الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

جامعة ابن خلدون * تيارت * .

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية .

قسم العلوم الإنسانية .

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر

الموسومة بـ:

الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945م

إعداد الطالبين :

- مشري عمر.
- دهقان عبد الرحمن.

إشراف الأستاذ :

- أ. عنان عامر .

أعضاء اللجنة المناقشة :

- كركب عبد الحق.....رئيسا
- عنان عامر.....مشرفا
- مصطفى عتيقة ..... مناقشا

الموسم الجامعي:

1437-1438هـ/ 2016-2017م

الاهداء

أهدي ثمرة نجاحي إلى أعز شخصين لي* إلى من كانا سببا في سعادتي*واللذان كانا

سرّ نجاحي، أطال الله وبارك لهما في عمرهما، إلى والدي الكريمين*

إلى إخوتي و أخواتي*خاصة محمد ومريم*

كما أهدي هذا العمل المتواضع إلى جميع الأساتذة*

قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون-تيارت-

و إلى كل الأقارب* خاصة عمتي، بركاهم*

و إلى جميع الأصدقاء و الصديقات*ونذكر بالخصوص طلبة تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر خاصة دواش فاطمة كما أهدي أيضا عملي هذا طالبي العلوم الاجتماعية*مشري عمار*و*حميدة*

و الصديق الذي تقاسم معي هذا العمل*عمر مشري*

عبد الرحمان

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع، إلى من أفنيا عمريهما لأصل إلى هذا المقام، إلى من كان نجاحي بمثابة نجاحهما،

فلك يا أماه كل قلبي*** و لولاك يا أبي ما كان هذا الرجل.

إلى من أعانوني ماديا و معنويا، ولم يبخلوا عليّ حتى بالكلمة الطيبة، إلى إخوتي و أخواتي:

محمد، عطاء الله، سفيان...و إلى كل أبنائهم،و بناتهم. خاصة ملك.

إلى جميع من علمني حرفا، إلى أعظم معلّم في مسيرتي الدراسية: نعمان الطاهر.

إلى كل الأقارب و عائلة ملّاحي ومشري،

إلى كل أصدقائي : توفيق، عبد القادر ،و القائمة طويلة.

كل العرفان و الشكر إلى أعزّ صديقتين، لمن أعانتاني كثيرا: أمينة و ياسمين.

إلى زميلي وصديقي عبد الرحمان دهقان، الذي تقاسم معي هذا الجهد .....

عمر مشري

تر: ترجمة

ج: الجزء

ص :الصفحة

ط خ: طبعة خاصة

ط: الطبعة

ع: العدد

م: ميلادي

هـ: هجري

ص.ب: صندوق بريد

د.ط :دون طبعة

IBID: المرجع نفسه:

OPCIT : المرجع السابق :

PP : صفحات متتالية

P : الصفحة

مقدمة

مقدمة :

عاش الشعب الجزائري تحت وطأة الاستعمار الفرنسي لمدة قرن وتسع سنين، إلى بداية الحرب العالمية الثانية، وفكر فرنسا الاستعماري لم يتغير تجاه هذا الشعب المظلوم، منذ دخولهم عبر شاطئ سيدي فرج عام 1830م.

فما فتأت تستغلّ هذا الشعب وموارده الثمينة، طواعية بإقناعهم بشتّى السبل وغصبا بسنّ قوانين ومراسيم أو عن طريق القوة العسكرية، هذا ما كان له نتائج عكسية على المجتمع الذي تدهورت حالته الاقتصادية، ومن ثم انخفاض مستواه المعيشي، والاجتماعي، فتلك الأساليب التي كانت تتعامل بها الإدارة الإستعمارية باستنزاف خيرات البلاد, وتطويع الفرد الجزائري وإخضاعه لها من جهة وظلم المستوطنين من جهة أخرى، خاصة في الأرياف الجزائرية وذلك بتجريد الفلاحين من أراضيهم وتكبيلهم بأيادي المستوطنين فتحوّل الفلاح من مالك إلى خمّاس تحت قيود جائرة من الفرنسيين كرها للجنس الجزائري المتعصّب لثقافته ودينه ومقوماته وحبّه العميق والشديد لأرضه، واعتياده على الطابع الريفي في أسلوب معيشته، وعدم إتقانه للحرف اللازمة التي تضمن له حالة اقتصادية متوسطة في المدينة، بعدما ارتفعت نسبة النزوح الريفي وتفاقم النمو الديموغرافي وانتشار بيوت الصفيح أو البيوت القصديرية، ممّا أدى إلى انتشار الآفات الاجتماعية منها الأمراض والأوبئة والفقر والمجاعات, خاصة وقت اشتداد الحرب بين القوى المتصارعة، مما زاد في تراجع اقتصاد الفرد الجزائري جرّاء السياسة الاقتصادية الاستيطانية المجحفة في حق كل الجزائريين، وفي ظل هذا الوضع القائم برزت في الأفق أزمة خانقة في شتّى المجالات الاقتصادية والاجتماعية، والتي كان سببها استغلال خيرات البلاد في

احتياجات الحرب الكونية الثانية، بدون مراعاة الحالة الاقتصادية المحلية، حتى وصل الأمر بالسلطات الفرنسية باتّباع نظام التحصيص في تزويد المجتمع بالمواد الأساسية الضرورية.

وتكمن أهمية الموضوع في إبراز الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي عاشه الشعب الجزائري والأوروبي، والسياسة الفرنسية المنتهجة في التعامل مع مختلف الأزمات التي لحقت بالمجتمع، والاستغلال المادّي والبشري للجزائريين في الحرب العالمية الثانية.

ومن هنا كان سبب اختيارنا لموضوع :" **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للجزائر أثناء الحرب العالمية الثانية(1939-1945م)** " من أجل الإحاطة بالموضوع دراسة وتحليلا والتفصيل في مجريات الأحداث التي شهدتها الجزائر في هاته المرحلة الحساسة، حيث قمنا وضع صورة شاملة في مختلف الجوانب التي تهمّ الموضوع، لهذا كان تركيزنا على فترة الحرب العالمية الثانية، التي اختلّ فيها التوازن الاقتصادي والاجتماعي، فتطرقنا إلى احتكار السلطات الاستعمارية للموارد البشرية والمادية واستغلالها لصالح الحرب دون الاهتمام والنظر إلى الوضع السائد داخل البلاد، ومن الأسباب الأساسية التي دفعتنا لدراسة الموضوع هو الكشف عن الحقائق التاريخية التي كان ضحيتها الشعب الجزائري عن طريق الوصاية الإستعمارية الفرنسية، ومعاناة هذا الأخير جرّاء الاستغلال المتعارض مع مصلحته.

وفي ضوء الظروف والأحداث التي عاشتها الجزائر ما بين(1939-1945م)، بصفة عامة في جميع الجوانب، تبلور في أذهاننا تصور إشكالية مصحوبة بعدة تساؤلات.

إشكالية الموضوع:

برزت إبان الحرب العالمية الثانية عدة مشاكل، فإلى أي مدى أثّرت الحرب على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر؟ وكيف تجاوب المستعمر الفرنسي مع الأوضاع المزرية التي مست المجتمع الجزائري؟ وكيف كان حال اقتصاد الفرد الجزائري في خضم أزمة التموين؟ وما هي الآثار المترتبة عن ذلك؟ وهل تأثرت جميع القطاعات الاقتصادية بنفس الشكل؟ أم هناك اختلاف؟ وإلى أي مدى أثرت المشاكل الاقتصادية على المجتمع الجزائري؟.

في ظلّ هذا التغيير الاقتصادي، تغيّر الوضع الاجتماعي، ماهي المظاهر التي ميزت الحياة الاجتماعية؟ وما هي التغيّرات التي طرأت على المجتمع الجزائري؟.

ونتيجة لتلك لاحتياجات فرنسا للقوّة البشرية في الحرب جنّدت في صفوفها الشباب الجزائري، ما هي ظروف التجنيد؟ كيف أثر التجنيد على الجزائريين؟ وما هو رد فعل الأحزاب وموقف الشعب من التجنيد؟

وباختلال التوازن الاجتماعي ظهرت مشاكل اجتماعية،فيما تمثلت هاته المشاكل الاجتماعية التي عانى منها الفرد الجزائري؟.

وللإجابة عن هاته الإشكالية المطروحة، اتبعنا في دراستنا الموضوع المنهج التاريخي التحليلي، التاريخي لشرح مختلف الظروف والتطوّرات الحاصلة في فترة الحرب، والتي كان لها التأثير على الأوضاع الاقتصادية وكذا الاجتماعية، والتحليلي بدراسة معمّقة بالأرقام والنسب لمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، والأسئلة التي تضمنتها، اعتمدنا على خطة بحث، والتي تمثلت في ثلاث فصول، بدأناها بفصل تمهيدي، بعنوان: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية: بمبحثين اثنين المبحث الأول بعنوان : الأوضاع الاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية، والتي درسنا فيها :واقع السكان في الجزائر قبل الحرب، وجوانب من حياة الفرد الجزائري. وعنوان المبحث الثاني: الأوضاع الاقتصادية للجزائر قبل الحرب، والذي جاء فيه:القطاعات الاقتصادية قبيل الحرب، والأزمة الاقتصادية العالمية من 1931- 1935م.

الفصل الأول بعنوان: **الأوضاع الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية**، والذي قسمناه إلى ثلاث مباحث، التعبئة الاقتصادية أثناء الحرب العالمية كمبحث أول بثلاث مطالب: أزمة التموين، واقتصاد الفرد الجزائري، وآثار الحرب العالمية على الفرد الجزائري. وواقع القطاعات الاقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية كمبحث ثاني، بثلاث مطالب: الزراعة والصناعة والتجارة، والمشاكل الاقتصادية خلال الحرب، بثلاث مطالب: الاستغلال المفرط للموارد المادية والبشرية، واحتكار الملكية العقارية، والضرائب وتأثيرها على الجزائريين.

أما الفصل الثاني كان تحت عنوان: **الأوضاع الاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية،** الذي أدرجنا فيه ثلاث مباحث:مظاهر من حياة الفرد الجزائري وتناولنا فيه ثلاث مطالب: المجاعات والفقر، والأوبئة، والجانب التعليمي والثقافي، وضعنا للمبحث الثاني عنوان: التعبئة العسكرية وآثارها على الجزائريين وكان محتواه، ظروف التجنيد، المواقف الرسمية من عملية التجنيد، والموقف الشعبي منه. أما المبحث الثالث : المشاكل الاجتماعية فكانت مطالبه الثلاث: النمو الديموغرافي، البطالة، والنزوح الريفي والهجرة الداخلية.

واعتمدنا في بحثنا هذا على عدة مصادر ومراجع من بينها :

كتاب شارل روبير أجيرون بعنوان: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، والذي أفادنا كثيرا من خلال الدراسة الإحصائية الثمينة التي قدّمها في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تعمّق في ذكر النسب والقيم التي من خلالها يمكن تحديد طبيعة الظواهر التي طبعت تلك الفترة.

يحي بوعزيز من خلال مؤَلَفه: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830-1954م**:

حيث ساعدنا كثيرا من خلال الوقائع التي تمس الجانب الزراعي والملكيات والسياسة الاستيطانية للاستعمار الفرنسي وتأثيراتها على المجتمع الجزائري، وتحدث عن الهجرة الجزائرية إلى الداخل والخارج، ذاكرا خصائصها و المتمثلة في الهجرة المؤقتة، وغير المنظمة، وهجرة والشبان.

وتناولنا أيضا كتاب عدة بن داهة بعنوان : **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر(1830-1962م)**، والذي درس فيه المخطط الفرنسي الاستيطاني الهادف إلى تعمير الجزائر وتحويلها إلى أرض فرنسية،كما تحدث أيضا عن نسب سكان في المدن والأرياف، وتطرق إلى القطاعات الاقتصادية حيث خصّص قسطا كبيرا للجانب الزراعي.

ورضوان عيناد تابت في كتابه: **8 أيار ماي 1945م والابادة الجماعية في الجزائر**، الذي تناول فيه، إحصائيات خصت القطاع الفلاحي والزراعي، وأهم الأسعار للمواد الأساسية التي طبعت المشهد الاقتصادي، أيضا رواتب الموظفين والمستوى المعيشي للفرد الجزائري.

بن يوسف بن خدة في كتابه المعنون :**جذور أول نوفمبر 1954م**، الذي تناولت صفحاته، مجمل الظروف التي عاشها المجتمع و أرغمته حتى على الهجرة إلى الخارج، بحيث سرد لنا الأوضاع التي عانى منها المجنّدون الجزائريون في صفوف الجيش الفرنسي.

محفوظ قداش في كتابه **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية** بجزأيه الأول والثاني، والذي أفادنا في نظام توزيع المواد الأساسية والمؤونة، وكيف تعاملت الإدارة الفرنسية مع المستوطنين من جهة

والجزائريين من جهة أخرى.

بالإضافة إلى بعض الأطروحات الجامعية :مثل أطروحة شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية،**

تابتي حياة، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الوهراني 1929-1962م**

نواور محمد،**المشروع الفرنسي الاستيطاني بالجزائر**، والتي كانت لنا كإضافة لبحثنا في بعض الجوانب المدروسة.

ونظرا للصعوبات التي يتلقاها الباحث، صادفتنا بعض الصعوبات: هي قلة المصادر المتخصّصة لهذا الموضوع، بالإضافة إلى تخصّص الموضوع في فترة الحرب العالمية الثانية فقط، إضافة إلى صعوبة تنسيق المادة العلمية.

الفصل التمهيدي

الاوضاع الإقتصادية والإجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: الأوضاع الاجتماعية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية.

المبحث الثاني : الأوضاع الاقتصادية في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية

تمهـــــــــيد:

إنّ المخطّط الفرنسي الهادف إلى تعمير الجزائر، وتحويلها إلى أرض فرنسية من خلال المنجزات الاقتصادية والعمرانية والمعجزات الزراعية، التي تدعيها فرنسا في الجزائر، والتي لم تكن تزيد من خلالها سوى تأمين وجودها البنّاء، على الحق القائم على المنجزات كما أنه كلما احتّج المجتمع الجزائري عن طريق مناضليه على سياسات فرنسا في الجزائر، تقدم بمطالب سياسية إلا وواجهته سلطات الاحتلال بلغة الأرقام، عما أنجزته في هذا البلد من مشاريع اقتصادية واجتماعية كالموانئ والمطارات، وشبكة الطرق المعبدة، والسكك الحديدية والخطوط الكهربائية[1]، إلّا أنه نجد مع نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918م، كان المجتمع الجزائري يعاني الأمرين، وذلك نتيجة سياسة المستعمر القائمة آنذاك على استغلال خيرات وموارد الجزائر[2]، وأيضا بالنظر إلى الحصيلة المرعبة التي تزيد كثيرا على حوالي مليونين من الضحايا والشهداء من نهاية القرن 19م، إلى بداية الحرب العالمية الثانية يدخل في هذه المقبرة مترامية الأطراف ضحايا الأوبئة، التي تعاقبت على شعبنا، وأودت بحي اة عشرات من الضحايا الجزائريين في تلك السنوات الرهيبة من القحط والمجاعة والعقاب الجماعي، كما أشار إلى ذلك عدد من علماء التاريخ والاجتماع مثل أجيرون 1967م وبورديو وصياد Bourdieu et sayad 1964 ومنيه 2004، وجوفري 1998/1990م، ومن هذه الأوبئة التيفوس 1920/1917م[3].

---

[1] – عدة بن داهة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830–1962**، ج2، الجزائر، وزارة المجاهدين، 2008، ص9.

[2] – محمد شبوب ، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014–2015، جامعة وهران، ص 55.

[3] – محمد العربي ولد خليفة، **الإحتلال الاستيطاني مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، ط3، إنجاز وتصميم الجزائر الأبيار، منشورات ثالة ،2010، ص68.

1/الأوضاع الاجتماعية قبل 1939م:

1-أ/واقع السكان في الجزائر قبل الحرب:

-التطور الديموغرافي لسكان الجزائر من(1919-1939م):

إن دراسة الانتشار السكاني والتطوّر الديموغرافي، في الجزائر صعب جدّا في القرن التاسع عشر نظرا للإحصائيات غير الدقيقة، و تحسن الوضع أكثر بعد سنة 1919م، والواقع أن أسباب الخطأ ذاتها بقيت نفسها:الصعوبات المادية للإحصاء، الإغفالات الكثيرة في التصاريح، الإجابات غير الأمنية المتواترة في فترات الحرب والتموين[1].

واستنادا إلى المعطيات الإجمالية للإحصائيات المتعاقبة، فإن العدد الكلّي لسكان الجزائر، كان 5804275 نسمة في سنة1921م، و6064865 نسمة في سنة 1926م، و6553451 في سنة 1931م، وبلغ في سنة 1936م العدد 7234684 نسمة، وكان الحدث البارز في المستوى الديموغرافي هو زيادة مقدارها 64%، ولن نتأخّر في الإشارة إلى أن في هذه المجاميع أخطاء واضحة، وأنها لا تتوافق مع الحساب الذي توفّره الحركة الطبيعية للسكان، والأفضل هو حساب الاختلافات في نسبة النمو، حسب الفترات المنحصرة فيما بين إحصائيين قابلين للمقارنة، وهذه هي النسبة هي4.5 من نسبة 1921م، إلى 1926م، و7.7من 1926م، إلى 1931م، إلى 1936م ويسمح إيقاع الزيادة المتدرج للسرعة هذا بإدراج الجزائر في صنف دول العالم الثالث السائرة في طريق الاكتظاظ السكاني، ولقد كانت

[1] - شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،ج2، الجزائر، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، ص.ب 109 برج الكيفان، 2008، ص 745.

الكثافة السكانية الريفية لدى المسلمين في الكيلومتر من الأراضي الزراعية في شمال الجزائر منذ سنة 1936م تساوي 74.6نسمة، نظرا للأراضي الطبيعية القاحلة، ولغياب العدالة ولعدم الانتظام المناخي، حتى أن كثيرا من المختصّين قد قُدّروا بأثر رجعي، ونظرا لوضعية التقنيات فقد تم تجاوز الطاقة الاستيعابية للسكان في حدود سنة 1930م، أو بعدها بقليل ومن حينها غدا تزايد عدد سكان الجزائر في ظروف تلك الفترة الحقيقية تراجيدية، بما أن الموارد لم تعد تتزايد أبدا بالوتيرة نفسها لتزايد ديموغرافي متسارع، وبالضبط إبتداءا من الثلاثينيات، بإلقاء نظرة سريعة على تطور مجموع السكان الجزائر، دون تمييز بين الجاليتين، يبدوا أن الخطوط المميزة أكثر إلى جانب هذه الزيادة السريعة، هي لربما وجود هجرات داخلية يصعب توضيحها بلا جهاز إحصائي و خرائطي ثقيل، وتقدم قار يسهل تحديده[1].

ومع أن البلد بقي ذات طابع ريفي أساسا في هذا النصف الأول من القرن العشرين، فإنّ تطور المدن يظهر كإحدى الميزات الرئيسية، لهذه المرحلة واستنادا إلى تحديد اعتباطي حريّ تبنيه في سنة 1926م، لتحديد السكان الحضر(سكان 45 بلدية الأكثر اكتظاظا)، فإنّ هؤلاء السكان الذين كان عددهم قد تضاعف على مدى أربعين سنة من(1868-1926م)، قد تضاعفوا مرة أخرى ابتداءا من سنة 1926م، وكانت نسبة السكان الحضر ضمن مجموع سكان البلديات 20.2% في 1926م، أما فيما يخصّ مسار التعمير فإننا نلاحظ على الأقل أنّه مسّ المقاطعات الثلاث الكبرى للبلد بصورة مختلفة، وكانت نسبة سكان المدن قد بلغت10.7%بناحية قسنطينة، في سنة 1926م، و17.9%في سنة 1954م، أمّا بمقاطعة الجزائر فقد كانت هذه النسب 19% في سنة 1906م، و22.2%في سنة 1926م، وأخيرا

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، 746 .

بمقاطعة وهران التي كان عدد سكان المدن بها مرتفع في نهاية القرن التاسع عشر، فإن النسب ارتفعت مجددا إلى 24.6% في سنة 1906م، وإلى28.3%، في سنة 1926م، وهكذا تبقى حاملة للميزات الجهوية السابقة كما كان التوسّع العمراني غير متساو كثيرا بالنسبة للتجمعات السكانية الكبيرة، وأكثر لفتا للأنظار ظاهريا على الأقل في المدن الكبرى، ففي نصف قرن من الزمن أي من سنة 1906م، إلى بداية الحرب العالمية الثانية انتقل تجمع ناحية الجزائر من 174000ساكن، إلى ما يقارب 500000ساكن (+220%)، ووهران وضواحيها من106000، إلى322000 (+203%)، وكانت قسنطينة وبونة المدينتين الوحيدتين من الشرق الجزائري اللتين تجاوزتا 100000ساكن، وتقدمنا بسرعة أقل قسنطينة من54000 إلى143000 (+164%)، وبونة من41000 إلى112000 (+173%)، ومن المدن المتوسطية تقدّم بعضها بسرعة أكثر، سطيف (+322 %)، سكيكدة (+284%)[1].

–الاستيطان والاستغلال المادي البشري للجزائريين : في مطلع القرن العشرين تواصلت عمليات الاستيطان الحرّ والرسمي، وحصل المهاجرون الأوروبيون على مساحة 427 ألف هكتار تسلموها بين عام 1901م و1914م، بينها 73 ألف هكتار مجانا، وقد أصبح العنصر الأوروبي عام1917م يملك 2123288 هكتارا من الأراضي الزراعية و1914159هكتار، من أراضي الغابات، وارتفعت هذه المساحة عام 1934م، إلى 2462537 هكتار منها 1468677 هكتار أمدتهم بها مصالح استيطانية الرسمية، والباقي حصلوا عليها بالشراء الرخيص، وأصدرت الإدارة الفرنسية عام 1928م، قرارا بفرنسة أراضي

[1] – عدة بن داهة ،المرجع السابق، ص 43.

العرش لتسهيل عملية تمليك الأوروبيين، وقد تأسّست 264 قرية استيطانية خلال عشر سنوات[1].

ولم يكتف الاستعمار بهذا الشكل من الاستغلال، بل تعدّاه إلى إرسال عشرات الآلاف من الجزائريين للمشاركة في الحرب العلمية الأولى من قبل، فيذكر بوعلام نجّادي أنهم لم يرو أبدا شمس بلادهم، وتعرض آخرون لغارات في حروب الخنادق، وحملوا إعاقات طوال حياتهم، وقد تركوا عشرات الآلاف من اليتامى، والآلاف من الأرامل اللائي تزوجن صغيرات جدا للعادات محلية، وقد نجد في بعض الأحيان أخوان أو ثلاث مجندين معا في مختلف الجهات من أجل فرنسا، فمحتّم عليهم الدفاع على فرنسا ومصالح المعمرين، ولابد من الدفاع على أسيادهم، وعلى جلّاديهم حسب السلطات الاستعمارية، ليستطيع مواصلة قمعهم وإهانتهم[2].

-هجرة الجزائريين نحو الخارج :

للهجرة الجزائرية ثلاث خصائص عامة :

أولها : هجرة الذكور والشبان.

ثانيها : الهجرة المؤقتة .

ثالثها : الهجرة غير المنظمة.

[1] - يحيي بوعزيز، سياسة التسلط و الحركة الوطنية 1830-1954م، ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2007م، ص33.

[2] - بوعلام نجادي، **الجلادون1830م-1962**، تر:محمد المعراجي، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، منشورات ANEP،2007 ، ص76.

الغالبية العظمى من مهاجري الجزائر من الذكور، فالمهاجرات الجزائريات قليلات العدد، بحيث لا يكاد يستحق الذكر فإلى سنة 1939م، لم يكن العدد يجاوز الأربعين امرأة، ومعظم المهاجرين إذن من الذكور والشبّان، الذين تركوا ديارهم طلبا للرزق عن طريق العمل وبذل المجهود لهذا كتب **الميسيو راي** سنة 1938م، يقول "**أن الأفريقيين من أنشط الجاليات عدد...و الغالب على المهاجرين الجزائريين سوء التغذية، بيدأن هذا لا يعوقهم، عن بذل مجهود عظيم في أداء عملهم الشاق، ولهذا يعول عليهم في الأعمال الشاقة، والضارة بالصحّة**"[1].

ولقد بدأت حركة الهجرة نحو فرنسا في فجر القرن العشرين، تتضح و تنموا أكثر فأكثر مميّزة عن بعض الفترات بموجب بعض العوامل.

إنّ الإحصائيات الأولى التي تعود إلى سنة 1912م، نذكر 4000 إلى 5000جزائري موجودين بفرنسا، منهم 2000 في المنطقة المرسيلية، حيث يعملون في المرافئ والعربات العمومية، وهكذا في سنة 1914م بلغ عدد الجزائريين الذين دخلوا فرنسا 7444 فرد، وفي سنة 1915م ارتفع العدد إلى 20092، وفي سنة 1916م بلغ 34986، أي عددهم في الثلاث سنوات متعاقبة لايقل عن 62521 جزائري[2]، وقبل اندلا ع الحرب العالمية الثانية بمدة طويلة، كانت فرنسا قد جنّدت الجزائريين بقوة القانون، وزجّت بهم في ميادين القتال بالهند الصينية، في نهاية القرن التاسع عشر، وفي ألمانيا أثناء الحرب العالمية الأولى(1914-1918م)،

[1] - يحيي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص233 -234.

[2] - جيلالي صاري، محفوظ قداش، **الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954م**، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري1900-1954م، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، تر:عبد القادر بن حراث، ص220.

وفي المغرب الأقصى في منطقة الريف 1921-1926م، ولقد قتل أو أعطب منهم عشرات الآلاف، في سبيل قضية لم تكن تعنيهم من قريب أو من بعيد هذا ما دفع بالجزائريين سنة 1938م، إلى البحث عن وسيلة تنجيهم من السقوط مرة أخرى ضحايا القذائف المدفعية في الصفوف الأمامية في جبهات الحرب، لذا فكّر بعض المناضلين منذئذ في اللجوء إلى العمل المسلح ولكن هيهات[1].

إن التحضيرات الجديدة للحرب العالمية الثانية وصعود الجبهة الشعبية، والشيوعيين سيفتح للمهاجرين آفاقا أوسع فمنذ عام 1934م، كان يتم تحضير حصة معادلة من الرجال، حتى إذا ما اندلعت مواجهة جديدة، يتم خلق مكاتب للعمال(الأهالي من شمال إفريقيا و المستعمرات) داخل الميتروبول زمن الحرب، فإلغاء القوانين السابقة، والإجراءات الخاصة بالهجرة الجزائرية سيسمح بتدفق عدد جديد للجزائريين نحو فرنسا خلال عهد الجبهة الشعبية، حيث يقفز المغادرون من 27200 خلال عام 1936م، إلى 46562 خلال عام1937م، وبما يقارب الضعف والهجرة الفعلية المطابقة، ستتخذ النطاق نفسه مع 11222في عام1936م، و25622 في عام1937م، مع ذلك فإن المخاوف من مواجهة شاملة مطلع عام 1938م، تبدأ بالارتسام والصدمة الجماعية لأعوام (1914-1918م)، أثناء الحرب العالمية الأولى تنشط مجددا و تلج مرحلة إثارة الهموم[2].

[1] – بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954م**، ط خ، الجزائر، وزارة المجاهدين، مؤسسة بن يوسف بن خدة، دار هومة دار هومة للنشر والتوزيع، 2010، ص ص221-222.

[2] – كمال بوقصة، مصادر الوطنية الجزائرية، تر : د.مشيل سطوف، الجزائر، دار القصبة للنشر والتوزيع، 2005،ص60.

ولقد كان من بين نتائج قانون جويلية 1938م، تطبيق نظام الإدارة العامة 24 سبتمبر 1938م، بشأن مكاتب اليد العاملة SMOI، حيث يتوجب على العمال الجزائريين المغادرة –إذا– تحت هذا النظام، في حالة الحرب وهو ما حصل بالفعل أما في داخل الجزائر، فإن القلق والخوف من الحرب يدفعان أكثر من عائلة جزائرية إلى منع أبنائها من السفر، ويلاحظ إن العامل الجزائري ميّال إلى الاقتصاد لأنّه هجر بلاده ليحصل على اللقمة، فهو لا يستطيع أن يكون مبذّرا لذلك الذي لقي عناء شديدا كي يحصل عليه، وبقدر مجموع ما أرسل إليه بحوالات البريد من جزائري فرنسا إلى عائلاتهم بالجزائر،في سنة 1938م، بمبلغ 7 مليارات فرنك، بخلاف 600 مليون عاد أصحابها بها شخصيا إلى وطنهم المحبوب[1]، والجدول رقم 1 يوضح تلك المبالغ المحمولة بالبريد موزعة حسب مناطق الجزائر.

[1]–كمال بوقصة، المرجع السابق، ص60.

الجدول رقم 1: بيان تلك المبالغ المحمولة بالبريد موزّعة على حسب مناطق الجزائر[1].

البلد	عدد المهاجرين	العدد بالملايين	المتوسط بالفرنك
الجزائر	49041	18299	37.200
وهران	15414	05869	26.300
قسنطينة	74455	19663	26.400
المناطق الجنوبية	3455	896	25.900
المجموع	142365	44722	31500

والملاحظ في هؤلاء المهاجرين بأعداد ساحقة من الذكور، ومع ذلك هناك تجمّعات أسرية جزائرية خاصة في فرنسا، لايستهان بعددها، ففي سنة 1930م، ذكر المسيو ماسينون أنّ 700 جزائري قد تزوّجوا في فرنسا زواجا شرعيا[2].

1-ب/-جوانب من حياة الفرد الجزائري:

-الجانب الصحي:

إن تزايد عدد سكان الجزائر، رغم منحنى تطوره في عكس اتجاه مصادر العيش التي كانت في تناقص مستمر، سوف يؤثّر بشكل مباشر على المستوى المعيشي للسكان

[1] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص227.

[2] - نفسه، ص228.

الريفيين،وتزايدت وتيرة النمو الديموغرافي مع حلول القرن العشرين، ويذهب الكثير إلى القول بأن مردّ ذلك إلى تحسن الأوضاع الصحية، وتراجع الأمراض المعدية، وحمّى المستنقعات التي تمت محاربتها في فترات مختلفة، وتقرّر إيفاد بعثات طبية إلى المناطق الجبلية في الأوراس، وفي نهاية القرن التاسع عشر، خدمةً لأغراض سياسية بالدرجة الأولى، ولكن لها اثر إيجابي على السكان، وبالإضافة إلى ذلك تمت محاربة وباء التيفوس في دائرة باتنة، (حيث انتشر هذا الوباء منذ سنة 1895م)، وهو الأمر الذي ساهم في انخفاض الوفيات غير إن تلك الحملات كانت دورية و محدودة، صحيح أن حملات التطعيم الجماعي بعد الحرب العالمية، وتكثيف الفحوص الطبّية الاستعمارية المتواجدة في البلديات المختلطة، كما كان لزيارة الممرضين إلى الدواوير أثر إيجابي ملموس على تحسّن الأوضاع الصحية[1].

هذا وقد ذكر الدكتور يحي بوعزيز إن الاستعمار الفرنسي، لم يبد أي اهتمام بصحة البلاد كما أنّه لم يسع قط لتحسين حالة الجزائري الصحية، وما هذه المأساة إلا نتيجة لسياسة

استعمارية تركت الجزائريين، وشأنهم بعد أن جردتهم من كل ما يملكون فعجزوا عن إيجاد الدواء لإزالة الداء[2].

-الجانب التعليمي:

ليس من الغريب أن يكون التعليم في وضع سيء بالجزائر، بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، فذلك نتيجة لسنوات طويلة من الاضطهاد، والقمع فقد سيطرت فرنسا على الأوقاف

[1] - عبد الحميد زوزو، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسيين التطورات السياسية الاقتصادية الاجتماعية 1937م-1939م**، ، الجزائر، ط خ ، وزارة المجاهدين ، ديوان المطبوعات الجامعية،2010م، ص 393.

[2] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص93.

في الجزائر كما اشرنا، وهدّمت بعض المساجد لأسباب مختلفة، وحوّلت البعض الآخر إلى كنائس،فالأوقاف كانت تقدّم الدعم المادي للتعليم، والمساجد تقدم المعلّمين، ومكان التعليم، وقد عزمت فرنسا على نشر الجهل بين الجزائريين، ولم تخصّص إلا أموال ضئيلة جدا لتعليم الجزائريين، مقابل ما أُنفق على تعليم المستوطنين، ولم يقف التجهيل عند هذا الحد بل تعداه إلى التدخل في مناهج التعليم و طرقه، فحضر على الكتاتيب تدريس كتب اللغة العربية كالأجرومية وألفية بن مالك، وغيرها إلى جانب حفظ القرآن الكريم، بل أنها منعت التفسير كذلك[1].

وأصدرت في هذا الصدد عدة مراسيم لطمس اللغة العربية، حيث أصدرت في 8مارس 1938م، عن طريق وزير المعارف الفرنسي قرار اعتبار اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، ويمنع تعليمها تبعا لذلك في المدارس حتى إن الاستعمار دأب على تجريد العمال من أجورهم، لأن أولادهم ما انفكوا يترددون على المدارس العربية، وكان يعتبر التحدث باللغة العربية اهانة لكرامة فرنسا، وأهون عقاب عليها الطرد من الوظيفة، وحرمان العامل من مرتبه الشهري[2].

أما التعليم الفرنسي الذي سمح به للجزائريين، فقد كان يركّز على تاريخ فرنسا وجغرافيتها أكثر مما اهتّم بالجزائر، ومع ذلك فقد كان الموضع مديح بعض الكتاب الأوروبيين، باعتباره من أفضل ما قدمت فرنسا لمستعمراتها، ولكن هؤلاء الأوروبيون يعودون للاعتراف بقلّة المدارس المخصصة للجزائريين، ويرون أن مسائل التعليم من المسائل التي أثارت سكان المستعمرات ضد فرنسا، فالتعليم الذي سمحت به فرنسا نجد له صورة في مقال نشر في سجل جمعية العلماء

[1] – مازن صلاح حامد مطبقاني، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية، 1931– 1939**م، الجزائر، دار بني مزغنة، ص ص 45-46.

[2] – يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص81.

المسلمين الجزائريين[1]، وقد نبه أحمد توفيق المدني (1898-1984م) سنة1930م، إلى خطورة المدارس الفرنسية التي قد تؤدي إلى إضعاف الإسلام و العربية وبغض النظر على الأرقام الخاطئة التي قدّمها حول واقع التعليم الفرنسي، حيث قدرت نسبة المتعلمين 90%، فقد وفق في إبراز خطورة السياسة التعليمية الفرنسية المركزة حول الجزائر بهدف فرنستها[2].

-الجانب الديني:

قد يكون ممكنا أن تتهاون السلطات الفرنسية في كثير من المجالات، وتتراخى تماشيا مع الظروف والأحوال، أمّا اتجاه الدين الجزائر القومي الإسلامي، فالأمر لا يمكن الاستهانة به، وبالآثار التي له على سكان البلاد، ولذلك عملت جهدها لمقاومته بمختلف الوسائل أملا في طمسه ومحوه، وإحلال الدين المسيحي مكانه[3].

وفي عام 1930م، أنشأت الإدارة الاستعمارية بالجزائر لجانا استشارية للشعائر الدينية الإسلامية في كل مقاطعة برئاسة شخص أوروبي، وعضوية ممثل من إدارة الشرطة الاستعمارية، وفي عام 1933م، صدر قرار آخر بتأليف لجنة الهلال للإشراف على مراقبة الأهلة، وتحديد الأعياد الدينية، والإشراف على شؤون تنظيم الحج، كل أعضائها من المهاجرين والأذناب الذين لا دين لهم ولا هدف، إلا خدمة مصالح البوليس السرّي، وفي نفس العام أصدر الكاتب إدارة الأمن العام بالجزائر قرارا بالتشديد على الأئمة والمفتين وإحكام الرقابة عليهم، وعلى

---

[1] - مازن صلاح حامد المطبقاني، المرجع السابق، ص45.

[2] - وزارة المجاهدين، **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الإحتلال 1830-1962م**، المنعقد بولاية عنابة، 14-15جوان 2009م، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م،ص65.

[3] - يحي بوعزيز ،سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق، ص85.

نشاطهم الديني والاجتماعي، ومنع علماء الدين غير الموظفين من الوعظ الإرشاد و إلقاء الخطب و الدروس في المساجد[1]، حيث ترتبط الحالة الدينية ارتباطا وثيقا بالتعليم، ففي الوقت الذي تراجع فيه مستوى التعليم في الجزائر ازدهرت الطرقية ووجدت من الاستعمار كل التشجيع[2].

2/الأوضاع الاقتصادية قبل 1939 م:

2-أ/ أهم القطاعات الاقتصادية قبل 1939م:

-الزراعة في الجزائر قبل الحرب العالمية الثانية:

بدأ إنتاج الكروم مع سنة 1919م، يشهد زيادة مستمرة، وذلك مع اتخاذ فرنسا لإجراءات تعمل على الحدّ من زيادة إنتاج الكروم، وقد تحوّلت هذه الإجراءات إلى قوانين ومراسيم منها:

قوانين 4 جويلية 1931م، و6 جويلية 1933م، و4 ديسمبر 1934م، ومرسوما قانوني 3 جويلية 1935م، و28 مارس 1936م، لكن الكولون الذين أعادت إليهم زراعة الكروم الثقة بالنفس لم يهتموا بهذه القوانين فأبدوا رغبة بتسيير شؤونهم بأنفسهم[3]، وعلى سبيل المثال كانت منطقة الأوراس إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الأولى خاضعة لمحاولة جادّة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وإنشاء وتأسيس بعض شركات الادخار والقرض لتقديم الدعم والقروض للسكان المسلمين[4].

---

[1] – يحي برعزيز، المرجع السابق، ص87.

[2] – مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص48.

[3] – عدة بن داهة، المرجع السابق،ج1، ص 43.

[4] – عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص373.

لقد كان هدف الكولون الذين استوطنوا الواحات إنتاج المزيد من التمور، وتصديرها إلى فرنسا و أوروبا، حيث نجد كمية التمور التي تمّ تسويقها بداية سنة 1926م إلى 1930م الذي قُدر إنتاجها 1560000 قنطار، وأيضا بداية من سنة 1931م إلى بداية الحرب العالمية الثانية قدر بـ 1093000 قنطار[1]، وجاء قرار28 فيفري 1933م،لإصلاح القطاع الفلاحي، بتوسيع القرض كإعانة فورية لشراء المستلزمات الفلاحية[2](أنظر ملحق رقم: 4)

أما فيما يخصّ نصيب الفرد الجزائري من الحبوب الذي انتقل من4.9سنة1911م، ليصبح 2.8 قنطار للفرد الواحد سنة 1936م، وبهذا الشكل يكن إنتاج الحبوب قد انتقل من 20 مليون قنطار سنة 1934م، إلى أقل من 18 مليون قنطار سنة 1939م[3].

وللتذكير بأنّ الأوروبيين ذوي المصالح في الزراعة هم المسيطرون على الشؤون السياسية والاقتصادية، ولا يمثلون سوى أقلية صغيرة، بالمقابل نجد عدد أصحاب الأراضي كبار المسلمين قليل، لأن غالبية الملاك هم من الكولون الأثرياء الذين يخدمون أراضيهم بأنفسهم، ويلاحظ أنّه منذ فترة قصيرة استرجع المسلمون الأراضي التابعة للأوروبيين، أمّا هذه الأصناف العديدة من المزارعين فيجب التمييز بين صنفين:

-صنف يستخدم طرق حديثة في زراعته الموجهة إلى التصدير ولا يزوّد الأهالي بالموارد إلّا عبر الأجور التي يوفرها.

---

[1]. - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص195.

[2] - محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919-1939م)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982، ص ص 55-85.

[3] - عدة بن داهة، المرجع السابق ،ص11.

– أما الصنف الثاني فيعتمد على طرق تقليدية، وهي لا تتجاوز الاستهلاك العائلي، حيث يتولّى الحقول في حالتها الخام مكافئة لليد العملة المستخدمة[1].

–القطاع الصناعي قبل الحرب العالمية الثانية:

كان الوضع الصناعي هو الآخر تحت سيطرة الاستعمار، فقد عمد هذا الأخير إلى حرمان الجزائريين من الصناعة التحويلية، واكتفى بالصناعة الاستخراجية للمواد الأولية بشكلها الخام[2]، كما أنّه قام باحتكار مصادر زائدة كالثروة المعدنية بالجزائر، منها مناجم الحديد، الفوسفات، الفحم وكذا محاصيل الفلين والحلفاء، تلك التي كانت توجّه مباشرة من مناطق الاستخراج إلى الموانئ الكبرى كالجزائر عنابة، وهران، ومنها إلى فرنسا وأوروبا، أمّا المصانع فكانت موجودة بمحاذاة المدن التي تستخرج منها المواد الأولية كمصنع الفوسفات بمنطقة قسنطينة، وكذا بجانب السكك الحديدية التي يتم بواسطتها نقل المواد الأولية إلى الموانئ، ونجد أن عمال تلك المصانع كانوا أغلبهم من الجزائريين، مقابل أجور زهيدة في حين الفائدة كاملة تعود للمستوطنين[3]، ضف إلى ذلك كانت هناك مصانع للخمور خاصّة في ظلّ زيادة مساحة زراعة الكروم[4]، ثم إنّ المستعمر كان ضد تطوّر المجال الصناعي في الجزائر، وكذا أن الرأسمالية

---

[1] – محمد العربي ولد خليفة ، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر،مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، الجزائر، وزارة المجاهدين، دط، منشورات ثالة، 2008، ص ص 62-63.

[2] – سعد زغلول فؤاد، **الجزائر في معركة التحرير**، ط1،دار الكتب الشرقية، تونس،1984م، ص 63.

[3] – أندري برنيان وآخرون، **الجزائر بين الماضي و الحاضر**، تر:رابح اسطمبولي، منصف عاشور، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1977م، ص419.

[4] –جوان غليسبي، **الجزائر الثائرة**، تر: خيري عماد، بيروت، دار الطليعة، 1961م، ص20.

الفرنسية تخشى فقدان أسواقها المضمونة لبيع و ترويج منتجاتها، تلك الأسواق التي توفر لها أكثر من 700000 يد عاملة[1].

***الصناعة اليدوية:**

إنّ المنتوجات الباريسية الشهيرة وهي سلعة معروفة في العالم، قد قضت على الصناعة اليدوية الجزائرية قضاء مبرما، فإقبال على المصنوعات الأوروبية بكثرة متزايدة قد أدّى إلى إيقاف المصنوعات الجزائرية وتخفيض الأسعار حكم على الصناع بالتخلي عن أماكنهم وإغلاق معاملهم، وزالت الأسواق القديمة، وحلّت مكانها حوانيت عصرية بمعرفة الأوروبيين

***الصناعة الآلية:**

صناعة معدنية بحتة الحديد الفوسفات، الجبس الفحم، وغذائية معاجين جمعيات خمرية مطاحن مملحات، وبفضل الحديد والفوسفات الجزائريين الذين تبقيهما في معاملها، أو تبيعهما لدول أخرى بحيث لا تزال فرنسا إلى حين اندلاع الحرب قوية صناعيا[2].

-القطاع التجاري قبل الحرب العالمية الثانية:

ترتبط المبادلات التجارية التي تجري مع فرنسا بالتجهيز الفرنسي في الجزائر، ونقص المواد الغذائية ونمو المزروعات التجارية، التي يحتكرها المستعمرون والصناعات المنجمية، وجاء ازدهار رؤوس الأموال الاستثمارية، وتوظيفها في مختلف المشاريع سببا في تدهور طبقة الملاك الصغار الجزائريين، الذين انخفض عددهم بداية في 1920م من 25 ألف إلى 21 ألف قبيل الحرب العالمية الثانية[3]، ومن الناحية التجارية سيطرت الرأسمالية الاستعمارية على السوق الجزائرية،

---

[1] - اندري برنيان آخرون، المرجع السابق، ص 420.

[2] - يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص ص 78-79.

[3] - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص 90.

وفتحت المجال للبضائع الفرنسية، لتقضي على الإنتاج الأهلي وقد صدر في هذا المجال قرار إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر و فرنسا، ثم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك.

نتيجة لذلك أخذت البضائع الفرنسية تغمر الأسواق الجزائرية بشكل واسع، وتحطمت الصناعات الأهلية، خاصة بعد أن طرد العمال والفلاحون من وظائفهم وأراضيهم، فانهارت بذلك القدرة الشرائية، وتحطّم الرأسمال التجاري للحرفيين الجزائريين، وقد احتكر النقل البحري وحده عشر شركات فرنسية، وصارت 7% من صادرات الجزائر تذهب إلى فرنسا، و33% من وارداتها تأتي من فرنسا وأصبحت تلعب دورا هاما، في ازدهار الاقتصاد الفرنسي وتحتلّ المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا في شراء الصادرات[1].

2

2–ب/ الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية من (1931 –1935م):

اهتزّت الجزائر التي كان اندماجها في دورات الاقتصاد العالمي ضعيفا، لوقع الأزمة الاقتصادية في عام 1929م[2]، خاصة بعد الركود الذي شهدته الأسواق العالمية الكبرى، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية[3]، بتأخّر قارب ثمانية عشر شهرا، غير أن جميع القطاعات تأثّرت

---

[1] – نفسه ، ص ص 49 –50.

[2] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، ج2، ط 1، الجزائر، دار الأمة، 2008 ، ص ص669–670.

[3] – عيسى الحسن، **الحرب العالمية الثانية**، الأسباب الوقائع، النتائج، لبنان، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2005، ص13.

بصورة متتابعة، وأصيبت بالإنهاك و الوهن بشكل مستديم، وتداعى الاقتصاد الجزائري كلّه في 1934-1935م، قبل أن ينتعش متأخّرا في عام 1936م، ومع ذلك خفّف اندماج هذا الاقتصاد في السوق الفرنسية إلى جانب تدخل فرنسا من شدّة الأزمة بصورة معتبرة .

-بدايات الأزمة:

كانت الواردات من المنتجات المنجمية هي أول ما تعرض للأزمة التي تسببت منذ عام 1931م في تراجع كانت نسبته بين 30 و 40% من المنتجات المنجمية الرئيسية، وبحسب المعدل السنوي فإن استخراج الفوسفات انخفض من 864 ألف طن سنة 1930م إلى572 ألف طن 1935م، وانخفض استخراج معدن الحديد من 2010000طن إلى 1050000 طن، غير أن القيمة الإجمالية للصادرات من هاتين المادتين لم تكن تتجاوز 4% .

من مجموع الصادرات في عام 1930م و1.6%في عام 1932م، وسبب انهيار أسعارها في السوق العالمية، بطالة شديدة في القطاع بلغ نصف عدد العمال، وتم تسريح 5000 عامل في مناجم الرصاص والزنك [1].

والجدول التالي يوضح :التطورات الحاصلة في أهم نسب الإنتاج المنجمي من حديد والفوسفات وقيمة تصديرها بالفرنك الفرنسي، بحيث يلاحظ اختلاف كبير في كميات الإنتاج،

الجدول رقم 2 : تطور إنتاج وصادرات أهم المنتوجات المنجمية مابين 1930-1936م [2]:

[1] - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص670.

[2] - عبد اللطيف بن أشنهو، **تكوّن التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830-1962**، تر:محمد يحي الربيع، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، 1979، ص320.

الوحدة:طن/فرنك فرنسي.

الحديد طن				الفوسفات طن		
السنة	الإنتاج	التصدير	القيمة فرنك فرنسي	الإنتاج	التصدير	القيمة فرنك فرنسي
1930	2231900	1630213	109.2	846000	765344	58.2
1931	1016900	920453	55.2	564000	459085	34
1932	466900	489917	22	569000	566385	36.4
1936	2170000	2173509	91.3	531000	563460	39.5

وأدّى انهيار الأسعار الصناعية إلى الإجهاز نهائيا على صناعة الأهالي التقليدية بالرغم من الحماية الجمركية، ولما انخفضت الأقمشة النسيجية المستوردة بنسبة 57%، أصبح من المستحيل على النسّاجين مواصلة نشاطهم، وكتبت جريدة وهران الصباح Oran-matin في 17ديسمبر 1933م، لم يصبح لصانعي أحذية البابوج والإسكافيين والخرازين المطرزين عمل يقومون به، فهم يتسكّعون في الشوارع، ليكشفوا للعيان منظر البطالة التعيس، وعواقبه الوخيمة وفي تلمسان التي كان بها 200 عامل في دباغة الجلود في 1930م يشرف عليهم حوالي 20 ربّ عمل لم يبق منهم إلا النصف في 1938م، مع حوالي 30أو 40 عاملا ومن ضمن 90 صانعا لأحذية البابوج كان 45 منهم يعانون البطالة، ولم يبق منهم أثر سوى50 إسكافيا، وفي قسنطينة أغلقت عدّة دكاكين وحوانيت صغيرة أبوابها، وما بقي مفتوحا منها فلا يجد الزبائن إذ أصبحت المدينة في عام 1934م، بأناس لا عمل لهم و مورد رزق،كما تضرّر

القطاع الصناعي الصغير الذي كان يشغل في مؤسسات تستوعب 20 عاملا من الأوربيين ضعف ما يشغل من المسلمين، ومنذ عام 1932م، كان 12 بالمائة من عمال مدينة الجزائر في بطالة، وتطلب الأمر فتح ورش العمل وتوزيع الحساء الشعبي، وما فتئت البطالة التي كانت لا تحصى آنذاك إلا في المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 عاملا، وفي مؤسسات البناء، تستفحل و تتفاقم حتى عام 1935م، حيث بلغت نسبة عمال البناء العاطلين عن العمل في مدينة الجزائر آنذاك 77%[1].

وتسبّبت البطالة المكثفة المستديمة في تدهور المداخيل الاسمية والعينية، كما ساهمت عودة العمال من فرنسا ، وتقليص نسبة تدفق الهجرة (15 ألف مغادرة سنويا مقابل40 ألف من 1928 إلى1930م، وانتشار البنّائين الإيطاليين أو العمال اليدويين المغاربة بحثا عن ورش مازالت قيد النشاط في انخفاض مستوى الأجور في المدن و الأرياف، وتضرّرت أيضا بعض المناطق التي كانت تعوّل كثيرا على الأموال التي يرسلها إليها العمال المهاجرون ففي منطقة القبائل انخفضت مبالغ الحوالات البريدية المرسلة من فرنسا إلى حدود النصف، مع العلم أن الجالية الجزائرية التي كانت مقيمة بضاحية باريس انخفضت من 65000 إلى32000 عامل، كما تعرّض القطاع الفلاحيّ العصري منه، والتقليدي لأثار الأزمة بشدّة، وشمل انخفاض أسعار الحبوب، وتقليص الكميات المصدّرة لجميع المنتجين، وأحيانا بصورة مأساوية، وخفض ميزانيتهم ومستوى معيشتهم، ووجد المعمّرون أنفسهم بعدما تعوّدوا على القرض الميسّر، مثقلين بالدّيون إلى درجة يستحيل عليهم السداد ، وبدءا من شهر سبتمبر 1932م، راح رئيس فرع المعمرين في المندوبات المالية يستصرخ طلبا للإغاثة:" **لقد أصبح الاستعمار على حافة**

[1] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص671.

الاختناق، وها هي الآلة القضائية التي شغلها الدائنون القلقون على أموالهم تجهز على ما بقي من قوى فرنسية حية في ثلاثة أرباع إقليم المستعمرة (...) **إننا نعيش حالة تصفية وإفلاس كامل أو جزئي بحسب المناطق، لعمل كان بالأمس القريب يثير إعجاب الأجانب الذين زاروا الجزائر**". وتدنّت أسعار القمح اللين التي كانت في معدل في حدود 160 فرنك في 1927م، و115 فرنك في 1930م، إلى80 فرنك في عام 1933م، وحتى 60 فرنكا في عام 1935م، ولم تسلم موارد المنتجين هي الأخرى من هذه الآثار[1].

و الجدول رقم 3 يوضح أسعار الحبوب في الجزائر مابين 1931-1933م.

الجدول رقم 3: أسعار الحبوب في الجزائر ما بين(1931-1933م) [2]:

الوحدة :فرنك

الحبوب	1931م	1932م	1933م
القمح	173	133	115
الشعير	75	70	54

والملاحظ في هذا الجدول الانخفاض التدرجي لأسعار القمح والشعير وهذا تبعا لأسعار الأزمة الاقتصادية، أي أنّ الزراعة الجزائرية كانت تعيش أحلك أيامها، بعدما انخفضت أسعار

[1] - شارل روبير أجيرون،المرجع السابق، ص 671.

[2] - تابتي حياة، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الغرب الوهراني 1929-1954م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة وهران، 2010-2011، ص 213.

منتجاتها الأساسية، والمتمثلة في القمح والشعير، كما يمكن تقدير محصول القمح الصلب في منطقة قسنطينة بمبلغ 345 مليون فرنك في عام 1929م، و 566 مليون إذا ما أضيف إليه محصول الشعير، أمّا في عام 1932م، فلم يكن تقدير هذا المحصول من القمح الصلب والشعير مجتمعين إلا بمبلغ 364 مليون فرنك، ومبلغ 407 مليون فرنك في عام 1934م، أنّ تلك السنة حطّمت أعلى رقم من حيث حجم الإنتاج، وقدّر الأمين العام للمنطقة الاقتصادية الجزائرية في عام 1934م، حجم الخسائر التي تكبدها البلد بفعل انهيار الأسعار بمبلغ 700 مليون فرنك، أمّا بالنسبة إلى المعمّرين الذين كانوا يمسكون محاسبة فإن أسعار بيع قمحهم كانت منذ 1933-1934م، وأحيانا حتى منذ سنة 1930م، دون سعر التكلفة، وكذلك كان الشأن فيما يخصّ الخمور في عامي1933-1935م، وكان عليهم بذلك اللجوء إلى

الاقتراض، ورهن أراضيهم لعل الظروف تتغير يوما وقام آخرون بتغيير منتجاتهم، إما بتطوير زراعة البقول، وإما بغرس الحمضيات وكان حسابه في محله، إذ ما فتئت صادرات الخضر المبكرة ترتفع يوما بعد يوم رغم الأزمة إلى ثلاثة أضعاف، بينما ارتفعت صادرات الحمضيات بضعفين[1].

الجدول رقم4 : – صادرات الجزائر سنة 1930م[2]:الوحدة :الطن.

المنتوجات الزراعية	الصادرات بالمئة
نبيذ وخمور	%40
حبوب	%15

[1] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص671.

[2] – عوض صالح، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830، إلى سنة 1962**، ج1 ، ط2،ا لجزائر، مطبعة دحلب، 1992م، ص222.

منتجات معاشية	%15
تبغ،قطن	%08
خضار طازجة و فاكهة	%06
منتجات الغابات	%05
زيت الزيتون	%03
خضار مجففة	%03

وتعرّض الفلاحون المسلمون المدينون هم أيضا إلى آثار الأزمة بشكل أعنف و أشدّ، وتجسّد انخفاض قدرتهم الشرائية مثلا في انخفاض الواردات من الأقمشة القطنية، التي انخفضت في عام 1932م إلى نصف رقم عام 1929م، ويمكن القول بناءا على مراجعة نتائج دراسة سابقة مؤيدة بالأرقام والإحصائيات تشير أن منطقة قسنطينة شهدت من عام 1928م إلى عام 1933م انخفاض محاصيلها في حدود الثلث ومحاصيل الأنعام في حدود الربع، بيدأن الضرائب المباشرة ارتفعت بنسبة 41%، ومع انعدام القروض لجأ الفلاحون إلى الربا وضاعفت الأساليب الربوية عمليات الحجز العقّاري التي تضاعف بأربعة أضعاف في منطقة قسنطينة من عام 1929- 1933م، وتصاعدت حدّة القلق والغضب في أوساط الفلاحين الصغار جميعا، وقرّرت الإدارة بعد الكثير من التأخير، في ديسمبر1934م، القيام بتخفيضات جبائية، ومنح القروض لفك المديونية[1].

شهدت مرحلة مابين 1929-1933م زيادة في مساحة الأراضي المستغلة لزراعة الكروم في الجزائر، من 226499 هكتار في سنة 1929م، إلى 311986 هكتار في سنة

[1] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص171.

1931م، أي بزيادة 85487 هكتار خلال سنتين فقط[1]، وبذلك ظلّت زراعة الكروم تدعّم الاقتصاد الجزائري إلى غاية 1933م، وهو التاريخ الذي بلغت فيه الصادرات من الخمور نسبة 66% من قيمة الصادرات الإجمالية، مقابل 43%، في 1930م، وتفاقمت أزمة زراعة الكروم في 1934- 1935م حدّة الكساد العام، وسببت تنامي العنف بأشكاله المختلفة سهلت في يوليو1935م، ظهور جبهتين للفلاحين، لم تعمرا وقتا طويلا إحداهما في منطقة الغرب الجزائري، والأخرى في منطقة الجزائر، ولم تتردد الجبهتان في اللجوء إلى طلب مشاركة المسلمين في شنّ مظاهرات لإعلان غضب الفلاحين، وكان رئيس بلدية (أبو سيدي داود حاليا)، الذي سبق له أن هدّد السلطات العمومية في عام 1934م، على أعمدة جريدة l'écho d'Alger: "**إذا نتم ترغبون في الفتنة فإنها ستطالكم، وستكون فتنة فرنسية إسلامية**" يقف مرة أخرى مهلّلا للاستقالات الجماعية من البلديات الريفية ومبتهجا لاستفحال العنف في المظاهرات، وأوضحت جبهة الفلاحين في منطقة وهران بأن الانخراط في صفوفها يعني "**أمر تجنيد**" و "**أمر قتال**"وهدّدت:"**سنسخّر الجرارت و نستخدمها دبابات**"وقام الفلاحون والمعمرون المنخرطون باستعمال القوّة في الاعتراض على عمليات البيع القضائي والحجز، وطالبوا بتجميع عام للديون ورفع مستوى الأسعار، ولما اقتنعت جبهة الفلاحين بأن الزراعة الجزائرية تتعرّض إلى أزمة أعنف من الأزمة التي كانت تتعرّض إليها الزراعة في فرنسا، بفعل عدم التبصر العرقي للسكان الأهالي، والتكاليف الباهظة في الميزانية توجّهت بوجه خاص إلى فرنسا لمخاطبتها:"**إن الدور الاجتماعي لفرنسا الاستعمارية لن يتم القيام به أبدا إذا أصبح السكان جزائريون بسبب عجز المؤسسات الفرنسية، غير قادرين على**

[1] – عبيد أحمد، **أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية 1929–1936**، شهادة الدراسات المعمقة، من إشراف :د.منور الصم، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران،1977، ص22.

العيش من التراب الجزائري "، واضطرت فرنسا بعدما كانت قد اقتطعت إصدارات سنديه طلبتها الجزائر، إلى فتح اعتمادات مالية لمستعمرتها التي أصبحت تعاني عجزا في الموازنة رغم افتراضات جديدة[1].

2

[1] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص672.

الفصل الأول

الأوضاع الإقتصادية أثناء الحرب العالمية الثانية 1939-1945م

المبحث الأول:التعبئة الإقتصادية أثناء الحرب

المبحث الثاني : واقع القطاعات الإقتصادية أثناء الحرب

المبحث الثالث : المشاكل الإقتصادية أثناء الحرب

1/التعبئة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية:

1- أ/ اقتصاد الفرد الجزائري:

عرفت الأسعار الرسمية لجل المحاصيل الفلاحية ارتفاعا مذهلا، مسّ حتى المحاصيل التي لم تسجل انخفاضا في الإنتاج

- الجدول رقم 5: الجدول الآتي تطور الأسعار في بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر العاصمة[1]. الوحدة: فرنك فرنسي.

المواد	1930م	1936م	1939م	1942م
الخبز (1كلغ)	2.05	2.25	3.10	3.70
الفارينة (1كلغ)	2.70	2.75	3.65	3.80
لحم البقر(1كلغ)	11.28	9.727	15.30	23.6
الحليب (لتر)	2.4	2.1	-	-

والأسوأ من ذلك كانت الأسعار الرسمية بعيدة كل البعد عن الأسعار الحقيقية، بسبب استفحال ظاهرة السوق السوداء، إذ كان القمح يباع بحوالي 10 آلاف فرنك فرنسي للقنطار الواحد بدلا من أربعة آلاف فرنك، في حين كان الشعير يباع بخمسة آلاف فرنك للقنطار بدلا من 2500 فرنك بالمقابل كانت الأجور ضعيفة، لأنها عرفت استقرارا أو زيادات محتشمة.

ويبين الجدول التالي أهم أسعار المواد الأساسية في فترة الحرب العالمية الثانية:

[1] - محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص ص 220-221.

الجدول رقم6: أهم الأسعار للمواد الأساسية[1] :

الوحدة : فرنك فرنسي.

الوحدة	النوع	1939م	1942م	1944م	1945م
كلغ	خبز	3.1 ف	3.70ف	8.15ف	8,55ف
كلغ	طحين	3,65 ف	3.80ف	9.70ف	9.30ف
لتر	زيت	6.00ف	17.00ف	30.00ف	36.00ف
كلغ	لحم	15.30ف	23.00ف	71.15ف	98.15ف
قطعة	قميص	75.45ف	25.00ف	306.55ف	319.00ف

ونظرا لانخفاض الأجور تدهورت القدرة الشرائية للسواد الأعظم من الأهالي الجزائريين، ففي القطاعين التجاري والصناعي وخلال الفترة الممتدة من1943-1945م،كانت عملية تحديد وتعديل الأجور حسب أمرية 14 أوت 1943م، من صلاحيات الحاكم العام للجزائر الذي كان يقوم بإنشاء لجان ثلاثية في العمالات، التي كانت تقوم بإعداد مشاريع تعديل الأجور وبناءا على ذلك منح الحاكم العام للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1943م، إلى غاية نهاية الحرب بإدخال ثلاثة تعديلات على الأجور تتمثل فيما يلي مباشرة بعد إصدار أمرية 1943م، تم إتخاذ إجراء عام مؤقت لرفع الأجور بنسبة 25%، بداية من الفاتح سبتمبر 1943م، الرفع العام المؤقت للأجور بمعدل 2 فرنك في الساعة أو 400 فرنك في الشهر بداية من الفاتح أفريل 1944م، وبعد ذلك مكنت الأشغال اللجان المنشأة في العمالات بناءا

[1] – رضوان عيناد تابت، **8 أيار/ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**، تر: سعيد محمد اللحام، ط1، منشوراتANPE، 2005، ص 42.

على أمرية 1943م،بتحديد الأجر الساعي الأدنى المضمون ب11 فرنك،بداية من تاريخ 1 أفريل 1944م.

الزيادة تمت في الفاتح أوت 1945م، انتقل مؤشر الأسعار من 378 في الفاتح أفريل 1944م إلى 598 في الفاتح أوت 1945م، أي الزيادة مقدرة بحوالي 63%، مما جعل إعادة النظر في الأجور أمرا حتميا.

الجدول رقم 7 يبين: الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة اليومية[1]:

الوحدة:فرنك فرنسي.

العمال	1942م	1944م	1945م
غير المتخصصين	12 ف	20ف	50 ف
مصنفين	14 ف	26 ف	85 ف

يشير هذان الجدول إلى ارتفاع الرواتب استجابة لارتفاع الأسعار كما سلف، وذكرنا فأسعار السلع الأساسية شهدت ارتفاع مستمر، فقد تضاعفت ثلاثة مرات أسعار الخبز والطحين، فيما تضاعفت ستّ مرات أسعار الزيت واللحم والقمصان عن العام 1939م، أما بالنسبة للأجور فقد تضاعفت بدورها إلى أربع مرات لدى عمال الزراعة غير المتخصصين، وتضاعفت ست مرات لدى العمال المصنفين.

يبدوا أن ارتفاع كلفة المعيشة قد ترافق على المستوى نفسه، مع ارتفاع الرواتب وبقيت إذا القدرة الشرائية والاستهلاك على حالها تقريبا، إلا أن ندرة السلع والسوق السوداء تجعلان

[1] – محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص221.

الأمور تسير عمليا يشكل مختلف، لقد أشار م.أ تامزالي وهو مفوض مالي بأنهم يشترون القمح بـ15أو 20 فرنك للقنطار الواحد.

والجدول رقم 8:يوضح ارتفاع الأسعار في الجزائر ما بين (1939-1945م) [1]:

الوحدة : فرنك فرنسي.

المنتوجات	1939م	1942م	1944م	1945م
الخبز	10.3	3.70	8.15	8.88
الزيت	6	17	30	36.25
اللحوم	15.30	23.60	71.50	98.15
البن	15.75	22.40	43.30	31.30
السكر	5.60	8.80	10.25	10.90

يبين لنا الجدول أهم الأسعار الرسمية لبعض المنتجات وارتفاعها المتزايد عبر فترة الحرب العالمية الثانية، وذلك لندرة الإنتاج المحلي وبالتالي نمو السوق السوداء، أيضا تأثير الحرب اقتصاديا على الجزائريين من خلال التزود بالمتطلبات الأساسية من الجزائر ما انعكس بالسلب على القدرة الشرائية، وأحوال معيشة الجزائريين[2].

إن سكان الجزائر كانت تنقصهم أسباب المعيشة فلقد أثبتت الدراسات، أنه لم يكن من الممكن دائما إعطاء الحصة الموعودة (7.5 كلغ شهريا)، لهؤلاء السكان الريفيين الذين يشتكون من سوء التغذية هذا العام، في الواقع لم نعرف إلا 10 توزيعات، ولم تكن كاملة،

[1] – رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص43.

[2] – عبد اللطيف بن أشنهو ،المرجع السابق، ص344.

واستنكر حزب الشعب من جهته هذا النقص مستنتجا ما يلي: أنّ المجاعة تخيم في المناطق خارج المدن، إن صعوبة المواصلات وانخفاض الإنتاج الزراعي، واقتصاد الحرب الذي من نتائجه الحرمان والسوق السوداء، ما هي الأسباب الداعية إلى ذلك؟ إن كان المسلمون أكثر من يعاني من اقتصاد الحرب هذا، فلم يكن ذلك عرضيا، وكان من الممكن أن يبدوا طبيعيا بشكل غريب ما دام السبب البديهي لم ين قائما هناك، ولكن في نظام الاستعمار بشكل عام، لقد نتج عنه بشكل منطقي ذلك التميز في توزيع الحصص، فكان البؤس من وجهة النظر تلك، هو حصة كل جزائري[1].

1-ب/ أزمة التموين :

بمجرد إشعال نيران الحرب عرف الجزائريون ندرة محسوسة في الموارد الأساسية، على غرار السكر والقمح والصابون والشاي، وكذلك البنزين والبترول، مما صعب من أمر الإضاءة والنقل، وازدادت الأمور خطورة بسبب ارتفاع حجم المواد المرسلة إلى فرنسا، إذ ارتفع حجم البقول الموجهة إليها إلى 522,600 قنطار في سنوات (1940-1941م)، بعدما كان 39000 قنطار في فترة 1938-1939م، وقد أدّت هذه الوضعية إلى تقنين التوزيع الخاص بالمواد الغذائية الأساسية إذ كان نصيب كل فرد جزائري 250غ من الخبز أو القمح في اليوم وأكثر من ذلك كان التوزيع غير منتظم، أما في الأرياف فقد انتقل نصيب الفرد الجزائري من الشعير من 7.5 كغ في الشهر إلى 4.5 كلغ في الشهر[2]، زيادة عن هذا بعد اجتياح الألمان لها عام 1940م، وتخريب العديد من المصانع التي توقفت عن الإنتاج، وما بقي من معامل استولت

[1] - رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص43.

[2] - محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص ص 212 -213 .

عليه القوات الألمانية، مثلما حدث مع مصانع النسيج التي تحول إنتاجها لخدمة النازية[1]، وشملت أزمة التموين كل المواد بلا استثناء الأساسية منها والكمالية الغذائية وغير الغذائية المنتجة محليا والمستوردة، كان مشكل الأزمة الشغل الشاغل للناس كلهم أهالي وأوروبيين لأنه مسّ الجميع بداية من أكثر الناس حرمانا إلى أعلى هرم في السلطة من سكان المدن والأرياف والمقيمين في البلديات الكاملة الصلاحيات، أو في البلديات المختلطة، أو في المناطق العسكرية، لذلك لجأت السلطات الاستعمارية إلى سن جملة من القوانين،التي كانت تنظم عملية التوزيع لمختلف السلع وفق نظام الحصص أو البونle bon[2].

تلك القوانين التي كانت تحدد بدقة كمية ونوع المواد التي كانت كل فئة من المجتمع تحصل عليها، ففي إحدى مراسلات الحاكم العام للجزائر جاء فيها ما يلي :" **يشرفني أن أذكركم بأن التعليمات الصادرة بتاريخ 19 فيفري 1945م تشير إلى شروط منع مادة الصابون في المؤسسات الصناعية للعمال الذين يزاولون الأعمال الموسخة، وأنني حددت في رسالة أن موظفي المكاتب لا يحق لهم الحصول على الصابون لأغراض مهنية، وإذا استطردنا الحديث عن مادة الصابون التي يعتقد الكثير بأنها لم تمسها الأزمة لمعرفة كيفية توزيعها،على مختلف المؤسسات الخاصة** "[3] .

ثم إن الكثير من المواد الضرورية كالقمح والشعير والسكر والقهوة، قد اختفت من السوق الجزائرية خلال فترة الحرب، لدرجة أن تلك المواد لم توزع في بعض المناطق لمدة ستة أشهر

---

[1] – كريمة بن حسين، **الحياة السياسية في قسنطينة من 1930–1939م**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1984، ص13.

[2] –*البون : le bon:هو نظام الحصص الذي فرضته السلطات الفرنسية على المجتمع الجزائري في ما يخص التموين.

[3] – محمود آيت مدور، المرجع السابق ،ص 214 .

كاملة،وقد أدّى هذا الوضع إلى انتشار السوق السوداء، حيث استغل بعض رجال الإدارة الفرنسية انشغال الأغلبية بالحرب العالمية الثانية [1].

وكان تنظيم التموين سيئا حيث لم يستفد مسلمو الأرياف من القسيمات لشراء المنتجات التي خصصت للأوربيين، وسكان المدن، فإن قبل المسلمون عدم توزيع الخمور والكحول فإن التمييز غير مبرر إذا تعلق الأمر بالحليب والشكولاطة والأقمشة والألبسة، فالحصص الممنوحة غير كافية، والسبع كيلوغرامات والنصف من القمح في الشهر نادرا ما تحصل،كما منح بعض الدواوير أربع كيلوغرامات وأحيانا كيلوغرامين في الشهر غالبا ممزوجة بالتربة[2]، وقد سرد الدكتور تامزالي القصة الآتية للحاكم بايروطون :**"قدم أحد القياد ليطلب منه تجنيس البغل لأن البغل كان له الحق في عشرة كيلوغرامات من الشعير"**، في حين ليس للمسلم الجزائري في تلك الفترة سوى كيلوغرامين، وكان الناس في بعض المناطق يتغذون على التالقودة[3]، التي لم تؤكل إلا سنوات المجاعة وفي مناطق أخرى لم توزع الحبوب لمدة أشهر فقد حرم دوار" تلات " في منطقة باتنة لأكثر من ستة أشهر كما كانت بعض الدواوير ضحية السوق السوداء، كما حدث مع منجمي "الكويف" و "الونزة" حيث درست الحالة في المجلس الاستشاري[4].

وغالبا ما اعتبرت بطاقات التغذية وتوزيع المؤن وسيلة ضغط اقتصادية، لهذا فقد أُلغيَت بطاقات التموين، في الدواوير والقرى أين تنشط الفروع النقابية أو السياسية أو المحتالون، فكانوا

---

[1] – محمد شبوب، المرجع السابق ، ص 107 .

[2] – محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، ج2، الجزائر، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة للطباعة النشر، 2008، ص ص 897 – 898 .

[3] – التالقودة : هي نبات يستخرج من باطن الأرض، كانت تستخدم كمادة أولية غذائية في عام البون.

[4] – محفوظ قداش المرجع السابق، ص 898.

محميين من قبل الإدارة، وهذا رغم تنديدات الجرائد و حملات جريدتي الحرية والمساواة، ففي منطقة القبائل وصل القنطار من القمح من ثلاثة إلى أربعة آلاف فرنك في السوق السوداء[1].

وكان التبغ والكبريت والوقود من المواد الناقصة التي تخضع بدورها لنظام الحصص، وإذا كان هذا حال السلع غير الغذائية التي كان بعضها يعتبر كمالية لدى نسبة كبيرة من الأهالي الجزائريين، فكيف كان حال المواد الغذائية الأساسية إذا ؟

إن نقص مادة الفرينة جعل السلطات الاستعمارية تقرر عدم تزويد عامة الشعب بها، واقتصارها على الخبازين، وهناك مواد أخرى صيدلانية أو شبه صيدلانية كانت تدعى كذلك بمواد الحمية التي تخصّ الأطفال والمرضى المسنين،كان بيعها يخضع لشروط صارمة، مرتبطة بالسن والحالة الصحية مستلزمة إعداد بطاقة "مواد الحمية"، التي كان يُسجل فيها تاريخ التموين واسم المادة والكمية المباعة، وكانت السلطات الاستعمارية تتخذ من الغذاء وسيلة ضغط[2].

ومن هنا نستنتج تقارب فكرتي محفوظ قداش ومحمود آيت مدور فيما يخص إتخاذ من التموين بالمواد الغذائية الضرورية كوسيلة ضغط .

1-ج/ انعكاسات الحرب العالمية الثانية على المجتمع الجزائري:

اضطرب اقتصاد الفرد الجزائري، جراء الحرب التي انجر عنها انخفاض الانتاج الفلاحي وتباطؤ المبادلات مع فرنسا والتقنين الغذائي، فمواسم الحصاد كانت ضعيفة كما كانت في الأرياف

[1] -محفوظ قداش ، المرجع السابق، ص ص 897 -898 .

[2] - محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص ص 214-215 .

جد هزيلة، في1943-1944م جد سيئة، وبدت في 1945م هزيلة وأشار تقرير قازاني لسنة 1945م، إلى نقص السلع الأساسية كالقمح والشعير وتلف الأنعام والمواشي[1].

فسلسلة القوانين والإصلاحات الإستعمارية، تركت آثارا على المجتمع الجزائري، ولكن ليس بنفس الدرجة في الفترة الممتدة من1939-1945م، ففي حين استفاد الأوروبيون من هذه القوانين في شتى المجلات، تضرّر الجزائريون منها حيث انخفض مستواهم المعيشي، وزاد الفقر بينهم، وبالتالي انتشرت البطالة وضعف الدخل الفردي لدى الجزائريين خاصة حيث وصلت نسبة البطالين إلى مليون شخص على مستوى البلاد أغلبهم من الريف، ورغم ذلك لم تتوقف السلطات من محاولة تفكيك المجتمع الجزائري بتفكيك القبيلة والقضاء على اقتصادها القائم على الأملاك المشاعة، والريع الذي كانت تقتات منه في محاولة منها لتفقير السكان الجزائريين[2].

إن الوضع الأليم الذي عاشته الجزائر خلال الحرب العالمية الثانية، جعلت الجزائريين يتفطنون للوضع ولنوايا الاستعمار الفرنسي، لذلك نجد أن سنة 1945م، كانت نسبة هامة شهدت تجديد الحركة الوطنية التي دافعت من خلال برامجها عن حقوق الفلاحين والعمال معا، بعدما لاحظت تزايد الظلم الاستعمار الفرنسي، الذي زاد من معاناة الجزائريين، وكان الوضع الاقتصادي قد استمر في التدهور في نهاية الحرب العالمية الثانية بالجزائر، ولكن ظل القطاع الفلاحي في نشاط نسبي[3].

---

[1] – محفوظ قداش، المرجع السابق، ج2، ص897.

[2] – طاعة سعد ، **المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها 1945-1962**، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2003-2004،ص17.

[3] – حياة تابتي، المرجع السابق، ص179.

إن التغيّرات الاقتصادية التي شهدها المجتمع الجزائري أثناء هاته الحرب زعزعت بصفة كاملة بنيته الاقتصادية المعتمدة خاصة في الأرياف على الزراعة المعاشية، وفي المدن على مختلف المهن والحرف، هذا ما جعل فرحات عباس يقدم عريضة إلى الماريشال بيتان، بتاريخ 10 أفريل 1941م، في مقدمتها إنشاء بنك للفلاحين، تشرف عليه لجان زراعية مهمتها مساعدة الفلاحين و تطوير التربة،وكذا إصلاح نظام البلديات، وتضمن أيضا حملة المطالب منها:إنهاء سلسلة الإلحاق واستغلال شعب لشعب آخر، وإنهاء الملكيات الإقطاعية، بتطبيق إصلاح زراعي[1]، وفي ظل هاته الأزمة قد شجع ذلك مجموعة من الباحثين والدارسين الفرنسيين عام 1941م، بالتنقيب عن معادن الصحراء وطاقاتها من البترول، والغاز الطبيعي، فجنّدت ترسانة من الشركات والمكاتب الخاصة بالبحث عن البترول والمعادن في الصحراء[2].ونستشف من هذا محاولة الإدارة الإستعمارية إخراج الجزائر من حالتها الاقتصادية الصعبة خلال الحرب، وبالتالي إيجاد موارد أخرى قد تضمن لهم مستقبلا اقتصاديا يخرجهم من الوضع المتأزّم الذي تعيشه مختلف القطاعات الاقتصادية.

2/ واقع القطاعات الاقتصادية:

2-أ/- القطاع الزراعي والفلاحي:

إن التوزيع الغير العادل للأراضي الزراعية لصالح الأوروبيين على حساب المحليين الجزائريين خلق عدم التوازن في الانتاج كمّا وكيفا و أثّر على السكان الجزائريين بصفة عامة و على سكان

[1] - محمد شبوب، المرجع السابق، ص ص 210-211.

[2] - وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **آثار السياسية الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 2007، ص 37.

الأرياف بصفة خاصة، و هذا ما أبرز الفرق الواسع في نسب الملكيات العقارية الزراعية، ويظهر هذا التفاوت من خلال سياسة المستعمر السلبية التي أضرت بمصالح السكان الأصليين، من خلال تجريدهم من أراضيهم الخصبة و طردهم إلى الأراضي القاحلة والبور، و يظهر هذا جليّا في الجدول التالي رقم 9 :

جدول رقم 9: يوضح توزيع الأراضي الفلاحية بين الأوروبيين والجزائريين سنة 1940م[1]**:الوحدة:هكتار.**

	عدد المالكين الجزائريين	مساحة الملكيات	عدد المالكين الأوروبيين	مساحة الملكيات
أقل من 10 هكتار	391000	1850000	8000	40000
من 10إلى50 هكتار	118000	3013000	7000	209000
من 50 إلى 100 هكتار	17400	1226000	4000	306000
من 100 إلى 500 هكتار	5000	1108000	5100	1202000
أكثر من 500 هكتار	600	474700	900	963000
المجموع	532000	7672100	250	2720000

[1]- شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص769.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد المالكين الجزائريين بالنسبة لملكية أكثر من 500 هكتار وملكيات ما بين 100 إلى 500 هكتار أقل من عدد المالكي الأوروبيين بنسب كبيرة، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على السياسة المنتهجة في انتزاع الأراضي من قبل السلطات الاستعمارية، من الجزائريين بالطرق القانونية المجحفة أو بالطرق التعسفية وذلك لضمان الهيمنة الأوربية، على الممتلكات الزراعية ففي سنة 1940م، كان عدد المؤسسات الفلاحية 25000 مؤسسة، كما وضعت فرنسا عدة مخططات، منها مخطط وضع في مساحة 395000 هكتار من الكروم، بحيث كانت تنتج هذه المساحة 18000000 هكتولتر، في 1939م، ما قدم 51 مليار فرنك[1].

وما يمكن ملاحظته من خلال الإحصائيات المبينة كما يلي :

[1]-C N O M, Jean Lamy, président de l'union algérienne de la .CGA, n B: 3144, agriculture algérienne, 16-02-87, p 350.

الجدول رقم 10: يبين أهمّ القيم الإنتاجية لبعض المحاصيل الفلاحية والزراعية[1]:

الوحدة : (1) بملايين القناطير

(2) بآلاف القناطير.

(3) بملايين الرؤوس .

	1939م	1942م	1944م	1945م
الحبوب (1)	16.9	7.6	7.6	2.4
القمح (1)	7.9	4.7	3.9	1.6
زيتون معلب(2)	67	96	67	48
تين(2)	648	696	535	691
زيت(2)	112	202	106	81
ضأن(3)	6.4	5.5	5.8	5.3

ولا ينبئ الإنتاج المحسوب بالمتوسط السنوي للفترات المذكورة إلا باختلافات طفيفة غير ذات أهمية، وبلغ في فترة الحرب العالمية الثانية 7129439 قنطار[2]،كما يلاحظ تذبذب القيم وعدم استقرارها، فهي كانت تختلف من سنة إلى أخرى وبشكل غير منتظم، أما بالنسبة لإنتاج الفئتين من الأوروبيين والمسلمين، ما تمثلها قيم الجدول التالي :

[1] – رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص41.

[2] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص772.

والجدول رقم 11:يوضح حقائق مهمة بتمييزه بين إنتاج الأوربيين وإنتاج المسلمين[1]:

الوحدة:آلاف القناطير:

	قمح الصلب		قمح لين		شعير	
	1944م	1945م	1944م	1945م	1944م	1945م
الأوربيون	733	402	126	86	266	211
المسلمون	401	484	44	13	990	323

فيما يخصّ زراعة الكروم أثناء الحرب فقد شهدت تحول جزئي، ثم صدر قانون 20 أوت 1940م، الذي أجبر كل مزرعة كروم تنتج أكثر من500 هكتولتر أن تخصص 10%، من ترابها لمزروعات أخرى.

ومن حينها ازدهرت بين صفوف الكروم، زراعة الخضر ومع غياب المواد الكيماوية الضرورية نتيجة للصعوبات وتقف الصادرات في نوفمبر 1942م، أصبحت زراعة الكروم مجبرة على التراجع[2]، أما عملية تطور زراعة الكروم إنتاجا ومساحة فيلخصّها القوانين 20 أوت 1940م، الذي أفسح المجال للمحاصيل الزراعية الأخرى[3].

تناقصت المساحات المستغلة، ونزلت من 411131 هكتار في1939م، إلى 341098 هكتار في سنة 1945م، ونزلت العوائد أيضا من 45 هكتولتر للهكتار الواحد

[1] – رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص41.

[2] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص786.

[3] – عدة بن داهة، المرجع السابق، ص204.

في سنة 1945م وبالرغم من هبوط الانتاج 18 مليون هكتولتر في سنة 1939م، وبمعدل 10385000 سنويا، في سنوات الحرب 1940-1945م[1].

ولقد أصدرت السلطات الفرنسية مرسومين في 22 مارس 1943م، وقرار 22 أفريل 1943م يسمحان بزرع 1200 هكتار كروم.

الجدول رقم 12: تطور إنتاج الكروم وتصديرها في الجزائر في فترة الحرب العالمية الثانية[2]:الوحدة: هكتار والهكتولتر.

السنوات	المساحة بألف هكتار	الانتاج بألف هكتولتر	التصدير بألف هكتولتر
1936-1940م	393	16070	12235
1941-1945م	358	9654	3117

يتضح لنا من خلال هذا الجدول أن هناك تناقص في مساحة الأراضي المزروعة من 1936-1945م، ما أثّر على الانتاج مباشرة وعاد أثره على عملية التصدير حيث تناقصت الصادرات بثلاثة أرباع منذ سنة 1936م، وهذا طيلة فترة العالمية الثانية[3].

2- ب/ القطاع الصناعي:

شهدت بداية الحرب العالمية الثانية تعدّد في مختلف الصناعات التحويلية، وذلك لحاجة السلطات الفرنسية لمساعدة الجزائر في الجانب العسكري وحتى الاقتصادي، من حيث المؤن

[1] - شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 786.
[2] - عدة بن داهة، المرجع السابق، ص 200.
[3] - عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 310.

الغذائية، فشجعت ودعمت انشاء المصانع والورشات لتلبية كل متطلبات الحرب، وعلى هذا الأساس تم انشاء جمعيات صناعية على مستوى العديد من مناطق القطر الجزائري خاصة شماله غرضها تكوين والتوجيه الصحيح، ومنها ما تقدم دروسا مهنية للعامة من المجتمع الجزائري[1].

وقد حذّر بعض المسؤولين ممن كانوا يرغبون من الحصول على اللامركزية الواسعة للصناعة عن الوضع الذي ساد قبيل الحرب العالمية الثانية، وجرى التحقق أثناء الحرب أن الجزائر وهي البلد المنتج، للصوف كانت تعاني من نقص الأقمشة، وكانت أيضا منتج للحلفاء كانت تعاني من نقص الورق، وهي كانت المنتج الكبير للفوسفات، ولم تكن توجد بها أسمدة بقدر كاف وبانقطاع وارداتها من فرنسا كانت الجزائر تعاني بشكل مخيف من غياب كلّي للصناعات القاعدية[2]، لكن الجزائر كانت تهدف إلى تعجيل مسيرتها في التصنيع كي تجعل اقتصادها ينطلق ولكنّها تجد نفسها مرهقة بالنمو الاقتصادي العالمي[3]، وقد تقرّر تصنيع الجزائر بمعالجة هذه الوضعية، ولكن أيضا من أجل رفع مستوى معيشة السكان المسلمين الذين لم تكن الفلاحة قادرة لا على احتوائهم كلهم ،ولا على إطعامهم كلهم[4]، وكانت المشاريع التي ظهرت في عهد حكومة فيشي تخطّط لتصنيع سريع، وقادر على توفير العمل لنحو 50000 عامل مسلم، وقدرت مبالغ الرأس مال التي استثمرتها فرنسا حينها بمبلغ 1014 مليون فرنك جار من مجموع 1491 مليار فرنك من الاستثمارات، في الجزائر، وقد اعتبرت هذه النسبة غير كافية، كما

---

[1] – حياة تابتي، المرجع السابق، ص185

[2] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص798.

[3] – شارل روبير أجيرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت باريس، ص ص 202-203.

[4] – نفسه، 798-799.

جرت تقديرات إنشاء مصانع للحديد والصلب والاسمنت والزجاج، وظهرت بعض المؤسسات إلى الوجود، ومنها معمل للآجر الصلب أنجز في وهران قبل نوفمبر 1942م بقليل.

وفي سنة 1944م تقرّر بناء صناعات خفيفة على الأقل، تسمح بتوفير أمن إنتاجي وتشغيل عدد ممكن من اليد العاملة، أمّا بالنسبة لمظاهر الإنتاج الصناعي ما بين سنوات الحرب العالمية الثانية فهي تخصّ الصناعات الأساسية في الجزائر، مثل الصناعات الغذائية، الحرف وغيرها[1]، ففي بداية الحرب لم يكن يوجد سوى 90 خفاف[2]، منهم النصف من كانوا يمارسون نشاطهم، و50 إسكافيا صاحب عمل مع 250 مرافق، واندثرت أيضا بعض صناعات النحاس، ولقد جرت بفضل تقديم إعانات ومحاولات لإنقاذ هذه الصناعة الحرفية، التي كانت تحتضر لكن المؤسسات الحرفية لم تحقق نتائج حسنة، ولم يجد المتمرّنون الذين تم تكوينهم في مراكز التكوين الريفية مناصب عمل في الورشات الصغيرة، ومع ذلك فقد أيقظت الحرب العالمية الصناعات التقليدية، إذ كان لابد من صنع أحذية طويلة وسروج وأغطية للجيش، ثم عادت المهن الحرفية للعمل في كل مكان مثل صناعة النسيج منها صناعة البرانيس، وافتتحت ورش صناعة الأحذية، وتصليحها في كل مكان تقريبا، وازداد إنتاج الحلفاء ومصنوعاتها من أكياس وقفف وحبال وحصائر، وكانت الصناعات التقليدية تبدوا وكأنها استيقظت تماما في أواخر الحرب العالمية الثانية، ولكن مع عودة المبدلات التجارية العادية ونهاية التضييق على الصناعات النسيجية، ورأى عالم الحرف أنشطته تخفت من جديد[3]، ويمكن إدراج الصناعات الأساسية في 14 مجموعة هي كالآتي:

---

[1] – حياة تابتي، المرجع السابق،ص 185.

[2] – الخفاف:جمع خف، صانعي البابوج، أو البلغة بالدارجة.

[3] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص806.

1/ الكهرباء. 2 / الغاز.

3/ صناعات استخراجية. 4/ الفحم الحجري.

5/ إنتاج مواد معينة. 6/تحويل مواد معينة.

7/ صناعات كيماوية. 8/ التبغ والكبريت.

9/ صناعة الصابون. 10/ صناعة النسيج.

11/ صناعة الورق. 12/ نشر وطبع صناعات مختلفة.

13/ صناعة مواد البناء. 14/ البناء والأشغال العمومية [1].

كما أدرج **جون ليمي** في تقريره، بأنّ المبادرة الجزائرية في مجال صناعة المحركات كان لها من الأهمية لتقدمها في هذا المجال نظرا لإنتاجها في سنة 1939م، من 350 إلى 400 جرّار[2].

يتّضح لنا مما ورد أن الصناعة في الجزائر هي بسيطة مقارنة مع الصناعة المتطورة الموجودة في فرنسا، حيث نجد أن السلطة الفرنسية ركزت على الصناعات ذات الحجم الصغير، وهي تقوم على قطاعين قطاع تحويل الإنتاج الفلاحي، وقطاع البناء والأشغال العمومية، ومن هذا المنطلق سنوضّح مدى اهتمام السلطات الفرنسية بالصناعات الخفيفة، ومنها الغذائية مثل صناعة الخمور، وصناعة العجائن الغذائية في وهران، سيدي بلعباس، معسكر، تيارت، وتعتمد أساسا على الحبوب التي تقوم بطحن القمح والشعير، والذرى مثل مطحنة تلمسان، وقد شهدت الفترة الممتدة من 1939-1945م، تطوّر الصناعات الجديدة مثل الفواكه المجففة، الأسماك اللحوم، الشكولاطة، التبغ،كما نجد صناعة الزيت التي تعتمد أساسا على الزيتون المحلي حيث

[1] – حياة تابتي، المرجع السابق، ص ص 185-186.

[2]-Archives Nationales ,Jean Lamy , opcit ,p646 .

يحفظ ويستخدم كمادة أولية أساسية في هذه الصناعة، ولهذا الغرض انتشرت المعاصر الخاصة بالزيوت، والتي يحدد عدد موظفوها حسب إنتاج كل معصرة[1].

كما كانت جودة الصناعات الأهلية مشهورة مثل صناعة الزرابي والثياب الصوفية، وتطريز الملابس كما كان النحاس والفضة وحتى الذهب، من المواد الأساسية لصناعة الأواني، غير أن هذه الصناعات كانت ضعيفة مقارنة بالإنتاج الغزير الفرنسي على الجزائر فلم تقدر هذه الصناعات اليدوية على منافسة الآلة و المعامل الكبرى[2].

2-ج/ التجارة:

كان القطاع المنجمي أول مظهر للتراجع، إذ شهد المؤشر العام لإنتاج الفحم والحديد والفوسفات، انخفاضا بحوالي الثلثين عام 1942م، مقارنة مع 1938م، وكان ذلك ناتجا عن غلق الأسواق الأجنبية و الانقطاع شبه تام للعلاقات التجارية، مع شمال فرنسا الذي كان محتلا ممن قبل القوات الألمانية، وكان من الطبيعي إن يؤدي الأمر إلى معاناة الصناعة المحلية المختلفة(كالتعدين،الكهرباء...إلخ) من نقص فادح في المواد الأولية، وتراجع المبادلات التجارية في مختلف الموانئ الجزائرية، وتقليص عدد السكك الحديدية بسبب نقص الوقود[3]، وتحكّمت فرنسا بالتجارة بمثل تحكمها بالفلاحة والصناعة.

---

[1] – حياة تابتي، المرجع السابق، ص187.

[2] – محمد ناصر، **المقالة الصحفية الجزائرية، نشأتها وتطورها:أعلامها**، المجلد 2، دار القصبة للنشر والتوزيع،2007، ص 91.

[3] – حياة تابتي، المرجع السابق، ص188.

3/المشاكل الاقتصادية خلال الحرب:

3-أ/ الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية :

اضطرب الاقتصاد الجزائري خلال الحرب التي انجر عنها انخفاض الإنتاج الفلاحي،و تباطؤ المبادلات مع فرنسا و التقنين الغذائي، كما كانت الأرياف في 1943-1944م جد سيئة وبدت في 1945م، هزيلة وأشار تقرير آخر في ذات السنة إلى نقص السلع الأساسية كالقمح والشعير وعلف المواشي ففي الأغواط مثلا اختفت 290 رأس من الأغنام[1]، أي أن الأحوال الاقتصادية غير ملائمة سببها الحرب والظروف الطبيعية التي كانت بحالة خاصة سيئة، بعضهم لم يألوا جهدا بجعل هذه الأزمة الاقتصادية السبب الأساسي لبعض الأحداث، يبدوا من المفيد إذًا تحليل الوضع في كل من الجزائر، قسنطينة على وجه الخصوص في تلك المرحلة، بالإضافة إلى الجفاف الذي لحق بالعديد من الحقول الزراعية خلال سنوات متتالية، فإن عامي1944-1945م سجلا غزوا للجراد، وكان مؤذيا جدا في مقاطعة قسنطينة بالتحديد، حيث أصيبت المناطق الجبلية بأضرار كبيرة في محاصيل الحبوب، وانتشرت بيوض الجراد على مساحات واسعة، وحوالي 20 من أفريل وصلت أسراب من الجراد من رأس ساحل أوقاس حتى بجاية، وامتد غزوها إلى محيط منطقة سكيكدة وقالمة وعنابة، وتسبب قدوم الجراد إلى البلدات المختلفة بمنطقة سعيدة ومعسكر وتلاغ بين 20 ماي و 3 جوان من جهة غير معروفة بمفاجأة أخيرة[2].

إنّ المنتوجات التي ينخفض إنتاجها شيئا فشيئا بلغت الحد الأدنى في1945م، فلم تكن تمثل إلا 14% من الحبوب و20% من القمح القاسي، و60% من مؤونة الزيتون،

[1]- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 897 .

[2]-رضوان عيناد تابت، المرجع السابق،ص ص،39-40.

و82%من الأغنام مقارنة مع السنة الأخيرة التي سبقت الحرب، واحتفظ إنتاج الزيت والتين بمعدله بشكل ملموس، إلّا أن قسنطينة استمرت بإنتاج 50% من القمح الصلب، نظرا لأنّها منطقة معروفة بزراعة الحبوب .

-الاستغلال المفرط للغابات(1939- 1945م):

الكتل الغابية المشجرة عرفت وضعا صعبا، بالفعل خلال سنوات الحرب، منذ 1939م، أصبح تموين كل البلاد بالوقود، البنزين البترول والغاز أكثر فأكثر صعوبة، كل الغابات إذن تعرضت لقلع الكثير من الأشجار حتى الكتل المكثفة منها .

كان من الممكن أن يعمل هذا على تجريدها لو أن قواعد الاستغلال احترمت، لكنه كان تدميرا فعليا مثلما بينته إحصائيات الإنتاج من 1939-1946م[1].

ونظرا للوجه الطبيعي الذي تزخر به المواقع الغابية الجزائرية، دُقَّ ناقوس الخطر جراء الاستغلال العشوائي الصناعي لهاته الموارد حتى مع قلة عدد المصانع المهتمة بها، إلى جانب التسيير غير المنتظم للأملاك الفلاحية الريفية هذا ما أكّده أهل الاختصاص والكتّاب[2].

حيث استنزف الاستعمار الفرنسي الثروات الغابية، فوضع نصب عينه اتخاذها كمورد اقتصادي هام، بدون مراعاة إستغلال أمثل لثرواتها الطبيعية، كما يشرح ويبين الكاتب جيلالي صاري في كتابه تجريد الفلاحين من أراضيهم كيف استغل الاستعمار الفرنسي الثروات الغابية

[1] - جيلالي صاري، **تجريد الفلاحين من أراضيهم**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 2007، ص 199.

[2]-archives nationales ,jean Lamy ,opcit ,p,646.

في عملية التصنيع، كمواد أوّلية بدون مراعاة الحفاظ على استمرار هاته الموارد، شأنها شأن باقي المساحات الزراعية المستغلة من طرف المستوطنين.

الجدول رقم 13: يبين كمية الموارد الغابية المستغلة[1]:

الوحدات: المتر–السيتر–القنطار.

المـــواد	الكميـــات
خشـــــب	1555500 م
قصدير التعديـن	11608 سيتر
خشب التدفئـة	7031300 سيتر
الفحـــم	6000000 سيتر
لحاد الطنطلين	134400 ق
استنساخ الفلين	1800000 ق

[1] – جيلالي صاري،المرجع السابق،ص ص199–200.

3-ب/ احتكار الملكية العقارية:

في ظلّ السلطة المدنية انتقلت الإدارة الفرنسية من إعداد النصوص القانونية، ووزع المعمرين عبر التراب الوطني إلى إعداد نصوص قانونية، تعزز وتدعم المعمرين للحصول على مختلف المزايا، والمساعدات المادية، قصد ضمان استقرارهم، وجلب أكبر عدد من المعمرين الجدد للاستقرار بالجزائر، وكانت المساعدات في مجال بناء المساكن، والمصانع قد حظيت بمساعدات مالية، وسخرت إمكانيات فاقت كل التوقعات بدون فوائد وفي كثير من الحالات، بفوائد ضئيلة ورمزية فتوسّعت ملكية المعمرين في المجال العقاري، فانتشر المعمّرين وتقاسموا الملكيات العقارية[1].

اتّجهت فرنسا إلى الحياة السياسية، لكن من حين لآخر تعدّل وتنشر القوانين الخاصّة بالمعاملات العقارية، وهكذا أصدرت القوانين الخاصة بالمعاملات العقارية، وهكذا أصدرت القوانين الخاصة بالملكية العقارية بالجزائر، منح باستعمال التحقيقات الجزئية لتطهير أراضي العرش و أراضي الملك، وتسليم السندات، وبتاريخ 1939/02/07م[2].

أصدرت مرسوم ينظّم الإشهار العقاري الخاصّ بمنطقة القبائل،كل الأراضي ملك غير مفرنسة الكائنة بمنطقة القبائل، تيزي وزوا وبجاية، تودع وثائقها المتعلق بالإشهار لدى محافظة الرهون، وبهذه الإجراءات سلبت الآلاف من الهكتارات من أراضي العروشية بواسطة عقود بيع على الشروط مع الإيجار، وكان يتولّى تحرير العقود الموثقين الفرنسيين، وتحت ضغوطات وظروف الإحتلال والاحتياج، كانت آلاف من الهكتارات تنتقل من الجزائريين إلى المستوطنين،

---

[1] – وزارة المجاهدين، **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الإحتلال الفرنسي،1830-1962**، المنعقد بولاية معسكر يومي 20و21 نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945، الجزائر 2007، ص42.

[2] – نفسه، ص43.

وبأبخس الأثمان، وواصلت عملية مصادرة الأراضي[1]، ولكن إذا اكتفينا فقط بالجداول المصرّح بها لفترات متساوية لتسهيل المقارنة، سنرى أن توسّع ملكية الأوروبيين بعمليات البيع الحرّة من 1920-1936م، كانت تقدّر بحوالي 125000 هكتار، ويقابل هذا الرقم برقم آخر هو 454000 هكتار المحصّل عليها بالطريقة نفسها في الفترة التي سبقت هذه الفترة، ولقد عانى التوسّع الاستعماري نسبيا إذن فترة ما بين الحربين، ولكنه لم يتوقّف إطلاقا، ولما توقّف هذا التوسّع وأصبح ميزان المعاملات في غير صالح المعمرين، بانتظام وسنلاحظ أن الأوربيين فقدوا مع بداية الحرب إلى نهايتها ما يقارب 50000 هكتار، أيّ أن الفلّاحين لم يتوصّلوا قط إلى استعادة أراضيهم، التي كان عليهم التخلّي عنها أثناء الأزمة، وفي نهاية الحرب كان المستوطنون قد باعوا ملكيات منعزلة دون أن يشتروا أخرى، فقد كان ناتج بيعهم يمثل رأسمالا كان يعاد استثماره فيما بعد في المجال الفلاحي أحيانا، وكان المعمرون لايترددون أبدا في الاقتراض للحصول على الأراضي، حتى الحدود القصوى للضمانات التي توفرها لهم ملكياتهم، ولذلك فقد بلغ الدين الرهني حدودا لم تعرفها فرنسا، وتكون نسبة الرهن قد بلغت مقابل الملكية الريفية المقدرة في مجموعها من مختلف المختصين بين 12 و15 مليار في السنة، وبأزيد من 15 مليار فيما بين 1936-1939م، حوالي 20%، إلّا أن انخفاض القدرة الشرائية للعملة الذي تلى سنة 1942م، قد حرّر الفلاحة الكولونيالية بأقلّ التكاليف ن هذا الدين الثقيل، وللإشارة كان قد تمّ التنازل عن 275000 هكتار ظروف صعبة ليس سهلا توضيحها[2]، وليس من

[1] – وزارة المجاهدين، **أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830-1962**، ص44.

[2] –شارل روبير أجيرون، المرجع السابق،ص ص ص،764-766.

السهل تحديد حصيلة الاغتصاب العام الأراضي في الجزائر بدقة، وفي المناطق التلية النائية، على وجه الخصوص، وحصرها في نزع ملكية الفضاء الزراعي فقط، وترجع صعوبة العملية إلى النقائص الإحصائية والخرائط، والتزمت الإدارة بالصمت ولم ينشر أي إعلام حول المساحات العقارية في نتائجها السنوية، وفيما يخص الخرائط يجب تأكيد انعدام أي مسح لمناطق عديدة خارج المزارع المفرنسة عامة[1].

3-ج/ الضرائب وتأثيرها على الجزائريين:

فرضت السلطات الفرنسي ضرائب وغرامات مالية على السكان، بعدما استغلّت جلّ أراضيهم، بحيث كان يدفع الحقوق المزعومة للدولة الأجنبية المتسلطة المتمثلة في ضريبة الرأس حيث كان الهكتار الواحد يكلف حوالي20 فرنكا، فالضريبة على الحيوانات كانت على حسب تقدير كل نوع، فالجمل مثلا عليه حولي أربعة فرنك، والبقرة حوالي ثلاثة فرنك، والماعز حوالي0.15 فرنك، والخروف 0.2 فرنك، ومن رأي الفرنسيين المدنيين إن الجزائريين لا يصرفون كثيرا، لذلك يجب فرض الضرائب عليهم بطريقة أثقل، فهم لا يسكنون البيوت المكلفة ولكن يسكنون الخيام وبيوت القصدير والطوب ونحوها ولا يشترون الكماليات ولا يستهلكون إلا ما تصنعه أيديهم، أو ما يستخرجونه من الأرض أو من الحيوانات، من ثمة فمصارفهم قليلة وأموالهم في أيديهم، ولاشك أن هذا الإرهاق بالضرائب كان مقصودا من الإدارة الفرنسية، لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة، وإجبارهم على الاستسلام، وكانت الرشاوى والتعسّف في استعمال السلطة هي ميزة نظام الضرائب بصفة عامة[2].

---

[1] – جيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 136.

[2] – سعد الله أبو القاسم الحركة الوطنية الجزائرية، ج2، ط4، 1992، دار الغرب الإسلامي،ص ب، 113/5787، بيروت لبنان، ص 77.

وكان الفلّاح هو الضحية، ولقد كان الظلم في فرض الضرائب بطريقة عشوائية، هو مصدر الشكوى لدى الجزائريين لأن الضرائب على ما فيها من إجحاف وتعسّف لايستفيدون منها بل كانت تستعمل في مشاريع لا تخدم في الواقع إلا مصالح المعمّرين والإدارة الاستعمارية[1].

وكان المجتمع الجزائري خاضع لغرامات فردية وجماعية قاسية، بغرض إخضاعه وتوفير المواد الضرورية لتمويل حركة الاستيطان الأوروبي التي استولى عليها (أي الغرامات)، تعتبر جزءا من الترسانة القمعية، التي تضمنها قانون العقوبات الخاص بالأهالي أمّا قيمتها فلم يحددها أي نص قانوني، إذ تُرك للحاكم العام يحدد تبعا لكل قضية في إطار سلطته المطلقة، وفي هذا المجال، والبديهيّ أن هدف تطبيق الغرامة المالية الفردية والجماعية، هو تجريد المجتمع من ثروته فإذا كانت المصادرة قد مكّنت سلطات الإحتلال من تجريد الأهالي من الأرض، فإنّ الغرامة سمحت لهم بالاستيلاء على قدر هام من الاحتياطات النقدية[2]، وكثيرا ما اشتكى سكان بعض المناطق الجبلية من هذه الغرامات، ومن مسؤولي المصالح الغابية، والأعوان وذلك كونهم لم يتوانوا في فرض عقوبات في شكل غرامات مالية لارتكابهم جنحا في حق الغابات إما بالحرق أو الاستغلال كالرعي، والحرث، والاحتطاب، والأمثلة كثيرة على ذلك فالعرائض والشكاوي التي تقدّم بها السكان كلهم تشكوا صراحة من سطوة، وتعنت المصالح الغابية، وهمجتيهم وتعسفهم في استعمال السلطة، وعدم مبالاتهم بمعاناة السكان واستغلال مناصبهم للابتزاز، وعلى سبيل المثال شكوى تقدّم بها أحد الأهالي من طرف حراس أحد الغابات وذلك بمطالبتهم إياه منحهم رشوة، وتهديده في حالة الرفض بتحريرهم محضرا في حقّه باعتدائه على الغابة، كما

[1] – سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية،ج2، المرجع السابق، ص ص 77-78.

[2] – محمد نواور ، **المشروع الفرنسي الاستيطاني بالجزائر، بلدية تازة نموذجا، برج الأمير عبد القادر1838-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة وهران،2014-2015، ص 67.

يذكر هذا الأخير بأن أعوان الغابة منعوه من الحرث لقطعة أرض له بجوار المساحة الغابية كما توعدوه بتغريمه في حال حرثها، ولن يتفاجأ الباحث في هذا الشأن أن يكتشف مثل هذه الإجراءات التعسفية، التي هي ميزة تتسم بها المنظومة الإستعمارية لقهر وإذلال الأهالي.

ومن الغرامات التي هي في شكل عقوبات مادية ومعنوية يتجلّى ذلك في الغرامة التي قدرت بـ 43,38 فرنكا وعقوبة العمل المجاني(السخرة)، لمدة ستة أيام في حق أهلي بتهمة التعدّي على الغابة بحرثها، ولا غرابة أن تظهر احترافية الإدارة الإستعمارية في توزيع العقوبات على الأهالي عن طريق ادعاءات لا أساس لها من الصحة[1]، ومن هنا يتّضح لنا أن المستعمر إنّما أوجد هذا النظام الضريبي، لأجل إثقال كاهل الأهالي الجزائريين وبالتالي سهولة تحكّمه.

[1] – محمد نواور، المرجع السابق، ص68.

الفصل الثاني

الأوضاع الإجتماعية في الجزائر اثناء الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: مظاهر من حياة الفرد الجزائري

المبحث الثاني : التعبئة العسكرية وأثارها علي الجزائريين

المبحث الثالث: المشاكل الاجتماعية في الجزائر أثناء الحرب

1/مظاهر من حياة الفرد الجزائري:

1-أ/ المجاعات والفقر :

أثناء الحرب العالمية الثانية، وبسبب سوء الأحوال والأضرار التي أصابت الأرض والماشية، اضطرّ الكثير من الفلاحين في بعض جهات الوطن إلى التخلّص من سوء أحوالهم الاجتماعية، ببيع أراضيهم ومواشيهم كما حدث مع بلدية تغنيف حاليا، ويبدوا أنها ليست المرة الأولى التي تحل بها في الجزائر مجاعات، ولعل الاستشهاد بما صرح به الكاتب الفرنسي ألبرت كامي، الذي جاب بلاد القبائل فيما بين 5 و 15 جوان 1939م، يغنينا عن الكثير من الشهادات عن الفقر الذي حلّ بالمجتمع الجزائري، إبان الاحتلال الفرنسي فمع اعتزازه بالحضارة الفرنسية في الجزائر، إلا أنه أدلى بشهادته قائلا :"**أعتقد جازما بأن 50 بالمائة على الأقل من الشعب الجزائري يقتاتون من الحشائش و جذور النباتات**"، وهنا يقع المرء متسائلا عن سبب وقوع المجاعات القاتلة[1]، والجواب يذكره مصطفى الخياطي في كتابه "الأوبئة والمجاعات في الجزائر":**انتشر الفقر المدقع في أوساط الجزائريين، الذين فقدوا كل شيء بدءا بالممتلكات، وصولا إلى اليد العاملة ممثلة في أبنائهم (20 ـ40 سنة)، الذين أرسلوا إلى جبهات القتال في حرب لا تعنيهم**[2]، ويذكر عدة بن داهة أن سياسة فرنسة الأراضي، وتركيز الفلاحين وحشرهم في مناطق محددة، لاتتناسب مع عددهم، واحتياجاتهم بالإضافة إلى إهمال سلطات الاحتلال لعمليات الاستصلاح، والتي كانت من الممكن أن تقلب الجنوب

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق ، ص 16 .

[2]- مصطفى الخياطي، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر** تر:حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة الرويبة، 2013 ،ص113.

الجزائري جنة خضراء، قادرة على تغذية الملايين من البشر، وطبيعي أن تحدث المجاعات في وسط المجتمع الجزائري، أمام إفساح المجال لتوسع مساحات الكروم، وإهمال زراعة الحبوب، وتزايد عدد السكان وضعف مردود الحبوب[1].

-آثار المجاعة على الجزائريين:

نظرا لما تركته المجاعات من آثار سيئة في نفوس الجزائريين، فإنها بقيت عالقة في الأذهان، يستشهدون بها، كحادثة تاريخية تنفرد بها بعض السنوات، كقولهم :"**عام البون"1942م**، ولا يجب بحال من الأحوال أن نلقي اللوم على الفلاحين الذين أجبروا على ترك أراضيهم، ببيعها للكولون أو لبعض البرجوازيين العقاريين الجزائريين الذين تخلوا عن أراضيهم، بعد أن دمرتهم القوانين العقارية، وهدّدت الأعباء الضريبية، وتقلبات طقس حياتهم، فتحولوا إلى خماسين فوق أراضيهم، لألّا يصبحوا عاطلين عن العمل[2].

1-ب/ الأوبئة:

-التيفوس :

بعد تحوّل ظروف الفلاحين ظهر في الأرياف الجزائرية فلاحون من غير أرض، وفلاحون بدون عمل تماما، ونتج عن هذا الفقر المدقع، والمجاعات القاتلة والأوبئة كالتيفوس، بحيث يذكر مصطفى الخياطي: "**أتذكر في هذا الصدد أن أحد الجيران كان بين الفينة والأخرى يزورنا ليلا، خوفا من تعرضه للاعتقال من قبل الإدارة الاستعمارية حاملا معه بعض البطاطا من المزرعة التي يملكها، وكانت الإدارة الفرنسية قد أنشأت شبكة من المخبرين لتبليغها بأية**

[1]- عدة بن داهة، المرجع السابق، ص117.

[2]- نفسه، ص ص19-20.

إصابة أو نقل للمواد الغذائية حتى ولو كان ذلك في قفة، ولم يكن الناس يجدون ما يكفنون به موتاهم فكانوا يستعملون ملاحف النساء"[1].

حالة المجاعة والفقر والأوبئة مسّت جميع بلدان المغرب العربي وقد عثرنا على وثيقة للحزب الشيوعي تحلل أسباب الوباء، وتربطه بالسياسة المنتهجة، ورغم لهجتها الدعائية فإن الوثيقة كان لها الفضل في وصف واقع أبناء المغرب العربي في تلك الحقبة:"**منذ أربع سنوات يتعرض الأهالي في الجزائر وتونس والمغرب للمجاعة والتيفوس، المنطقة كلها عارية جائعة، فالملايين من الرجال والنساء والأطفال لا لباس لهم سوى الخَرق وأكياس المواد الغذائية يسترون بها عوراتهم،في كل أسرة يتداول ثلاثة أو أربعة أشخاص على ثوب واحد عندما يضطرون للخروج من البيت"**[2]، أما التموين فكان منعدما حتى في المدن ذات الأغلبية الأوروبية، التي خضعت للتحصيص لكن دون المساس بالحدّ الأدنى من الضروريات، وبقيت الارياف حيث يعيش 95% من الجزائريين أي 10/9 من مجموع السكان فريسة للجوع إذ كان كل فرد يتلقى حصة شهرية مقدارها إما 3 كلغ من الشعير أو 3 كلغ من القمح، وهو ما يعادل 50 غرام يوميا، والحال فإن معظم العائلات الجزائرية تعيش في غذائها اليومي على الكسكسي الذي يحتاج بدوره إلى بعض الخضروات، أما اللحم فلا وجود له إلا في الأحلام وفوق ذلك كان التموين غير منتظم تصل مدة تأخره إلى شهرين أو ثلاثة أشهر، في ظلّ هذه الظروف لا نستغرب أن يكون الملايين من البشر كما يكتبون هناك، في نفس وضع الحيوانات، يقتاتون على الأعشاب والجذور، ولا نندهش أن يكون التيفوس"مرض الحرمان"بامتياز ضاربا أطنابه في شمال إفريقيا، من أربع سنوات فالتقديرات تشير إلى أكثر من 30000 ضحية في

[1] – مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص 216.

[2] – نفسه، ص 217.

الجزائر وحدها(**أنظر الملحق 2**) وذلك ما بين (1940-1941م)، ومنذ ذلك الحين ارتفع عدد الوفيات، بحيث سجلت 33 حالة وفاة في ليلة واحدة، بإحدى قرى منطقة القبائل، لايتجاوز عدد سكانها بضع مئات نسمة، بينما تقلص عدد سكان قرية أخرى من 1400 نسمة، إلى 300 نسمة، بما يثبت أنها فقدت 1100 ضحية، رغم أن المنطقة كانت تُعرَف بأنّها أكثر المناطق مقاومة للأوبئة، وبات التيفوس الرفيق الملازم للمجاعة على نطاق واسع، بعد أن كان محليا، إلى غاية 1942م، واعتقد البعض بأن الوضع الذي آلت إليه الأمور كانت نتيجة لسياسة فيشي القائمة على الاقتطاع على حساب الاقتصاد في شمال إفريقيا، وكان يتوقع أن تنعم البلاد من منافع التدخل الأمريكي(القطن، اللحم المصبر)، لكن لا شيء من هذا حدث ووضع الأهالي على غرار فرنسا ازداد سوءا[1].

أجريت أبحاث علمية، حول وباء التيفوس، مابين عامي 1941-1943م، يقول شارل نيكول أن المرضى استفادوا من التعاون والسلوك الإنساني، لأنهم كانوا في نفس درجة الخطر، إلى جانب البحوث المهمة للأطباء، واهتمامهم بدراسة البيئة والطبيعة المحيطة بالمصابين،كانوا يأملون بإنقاذ المزيد من الضحايا والحدّ من الأرقام المرتفعة لهذا الأخير كواجب مهني بمعالجة وحماية الآخرين، لأن القائمة كانت طويلة من حيث الإصابات بهذا الداء الخطير[2].(**أنظر الملحق 2 و3**)

-الطاعون:

[1] - مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص217.

[2]- G,grenaileau, l épidémie de typhus en Algérie,1941-1942-1943,N B:3750, Archives de l'institut pasteur d'Algérie, le 4 décembre 1944,pp,353-379.

ظهر الطاعون قسنطينة في عام 1835م، وخلف 1500 ضحية في ظرف الأمر تجديدها عدة مرات، بسبب وفاة أعضائها في ظرف وجيز، وبقي الطاعون مستفحلا في جميع أنحاء البلاد بحيث سجل حالتين في سنة 1939م، وفي عام 1940م، سجلت ثاني حالات في مدينتي الجزائر ثم فجأة خمد الطاعون في 1942-1943م، رغم ظروف الحصار والحرمان، قبل أن يعود في عام 1944م، بقوة ب 95 حالة مؤكّدة، ثم تلاشى قليلا في عام 1945م، حيث سجلت سوى 11 حالة[1].

بقيت وهران سالمة بخمس حالات طاعون رئوي عام 1945م، ثم أنهى الوباء سلسلة فظائعه بست حالات مؤكدة[2]، كما قضى الطاعون على السكان واكتشف مركز لوباء الطاعون الرئوي في وهران جانفي 1945[3]، وفي حادثة يذكرها أبو القاسم سعد الله أنه :

"في عملية استطلاع لمجموعة من العساكر الفرنسيين متوجهين إلى مدينة وهران فمنعت من دخولها، فبقت خارجها إلى حين، عند تفشي الطاعون فيها، وتأثيره الشبه الكلي على السكان المحليين وعلى الحالة الصحية التي تدهورت بصورة مخيفة، وكان هذا بأمر صادر من السلطات العليا الفرنسية، حيث وجهوا على جناح السرعة إلى أرزيو من أجل إخضاعهم إلى الحجز الصحي بحيث كانوا مراقبين وكان يتم إمدادهم بالمؤونة"[4].

-الزهري:

---

[1] - مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص61.

[2] - نفسه، ص ص 62-63.

[3] - رضوان عيناد تابت، المرجع السابق، ص44.

[4] - سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج7، ط1، دار الغرب الإسلامي، ص.ب. 5787 – 123،بيروت،1998، ص 217.

من الصعب معرفة ما إذا كان الزهري شائعا في الجزائر عند مجيء الإحتلال، لأنّ الوثائق المتوفرة عبارة عن صورة سوداء أسهم في رسمها الكتاب الأوروبيون، في ذلك الزمن أكثر مما هو حالات موثقة، فقد رأى البعض في القوانين التي فرضتها الإدارة الاستعمارية حماية صحية للعسكريين، **"لا حاجة لنا إلى القول إن الزهري كان موجودا بالجزائر عندما جئنا فبادرنا بفتح مستوصفات في جميع المدن الجزائرية التي ندخلها واتخذنا الخطوات نفسها في المناطق الإفريقية، التي حللنا بها، وكان ذلك ضروريا ليس للمومسات فقط وإنما لجنودنا الذين كانوا يصابون بهذا المرض بالآلاف لأن العلاقة بين الجنود العسكريين المصابين وعدد المومسات علاقة مباشرة"**، ومع ذلك اعترف المؤلف نفسه **"لم يكن هناك إلا عدد ضئيل من للمومسات لدى العشائر لذلك كانت الإصابات بالأمراض التناسلية ضئيلة"**[1].

وكان فورناري على الرأي، كانت الأمراض التناسلية نادرة جدا، وأقل خطورة بين المسلمين في المدن، قبل مجيئنا لهذا السبب أيضا لم يلاحظ عندهم كما في أوروبا، كل ذلك العدد الضخم من الإصابات المشينة، والناتجة من عدوى الزهري، وتؤكد مذكرة عثر عليها في مجلة الطب والجراحة العسكرية، يرجع تاريخها إلى بداية الإحتلال، أن مرض الزهري كان موجودا في قسنطينة وأنّه لم يكن هناك أي إجراء مطبق ضد هذه الآفة الهدامة، ولم يفتح أي ملجأ لضحاياه، وتحدثت مصادر عن نسبة عالية من الأمراض التناسلية عند للمومسات حالة الرصد الزهري المسجلة في قسنطينة لا مثيل لها، في أي مكان آخر، وقد أشار غويون إلى ذلك

[1]- مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص 251 .

في كتابها التسلسل التاريخي للأوبئة في شمال إفريقيا، ولكن بشكل عام مستشهدا بـ**دولو deleau** الذي يبدوا أنه وقف في قسنطينة 1939-1940م، على الملاحظات الآتية:" **أعتقد أنه لا يوجد في أي من مستشفيات أوروبا أمثلة أفظع من التي أشاهدها يوم، رأيت رضعا لم يبلغوا بعد سن الفطام، قد أصابهم العمى وغزت أجسادهم البثور، لا يوجد بلد واحد يجرؤ فيه الآباء على ترك أطفالهم، في مثل هذه الحالة من المرض والمعاناة، وخاصة إذا كانوا هم السبب في توريثهم هذه الآفة، ولكن هنا حيث لا رقابة على الشؤون المحلية، وحيث الإجهاض لا يعتبر جريمة، وحيث قتل الأطفال يرتكب بلا خوف، يواجه هؤلاء المساكين الذين تركوا عرضة للجهل أو لوحشية المسؤولين عن صحتهم في مثل هذه الظروف، الموت كقدر محتوم**" وقد كتب هذا النص بأسلوب ميكافيلي لأن الإحتلال في ذلك الوقت كان ممثلا في قوة عسكرية عمياء تملك حق الحكم على الناس بالحياة أو بالموت، ولم يكن بوسع الجزائريين الاستفادة من الرعاية الصحية[1].

1-ج/ الجانب التعليمي و الثقافي :

لقد مسّ التدهور الذي شهدته مختلف القطاعات، أيضا قطاع التعليم[2]، وطبقا للقرار الذي اتخذته اللجنة الفرنسية، للتحرير الوطني في 11ديسمبر1943م، والذي يقضي بالعمل على رفع مستوى الفرنسيين، مسلمي الجزائر في جميع الميادين ليصبحوا في نفس مستوى الفرنسيين، غير المسلمين، أصدر الوالي العام الجنرال كاترو قررا في 14 ديسمبر 1943م، ينص على تشكيل لجنة مكلفة بعداد ببرنامج إصلاحات سياسية اجتماعية اقتصادية لصالح

[1] – مصطفى الخياطي، المرجع السابق، ص152.

[2] – محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص 224.

الفرنسيين المسلمين الجزائريين، لكن في سنة 1945م، صدرت عدة قوانين تقضي بغلق أبواب جل المدارس، والمكاتب القرآنية[1]

اعتمدت اللجنة في مداولاتها حول مسألة تعليم الأهالي على التقرير الذي أعدّه مفتش الأكاديمية، لوجي تحت عنوان مشروع توسيع انتشار التعليم الابتدائي الأهلي، لكي يبرز حجم الجهد المطلوب الذي بذله في هذا الميدان، أورد عددا من المعطيات الرقمية ملاحظا بكونها أرقاما تقديرية، وليست دقيقة ولكنها كافية بإبراز حجم المشكلة حيث بلغ عدد الأطفال الذين هم في سن الدراسة عند هذا التاريخ مليون ومائتي وخمسين ألف طفل المتمدرسين في سنة 1930م، والذي كان حوالي 40000 تلميذ يتبين أن هذا التقدير الأخير هو بدوره متفائل، عندما يتم استقبال 30000 تلميذ جديد في سن 13 سنة في محيط أقل ما يقال عنه أن محيط ضاغط جدا متوتر من أزمة اقتصادية، عامة شديدة الوطأة إلى الوضع الأوروبي المتجهّم، منذ سنة 1936م، ثم إلى حرب عالمية جديدة أما الوصول إلى ما يقرب من 100000 فهذا نوع من الخيال، وخاصة أنه لم يسجل أي انشغال جديد بموضوع التعليم الأهلي خلال عقد الثلاثينيات[2].

ولقمع كل محاولة ترمي إلى قيام السيادة والاستقلال الجزائري من جديد، أغلق الاستعمار أبواب المدارس العليا في وجه الجزائريين، مدرسة المعادن، مدرسة بولتكنيك، مدرسة

[1] – أحمد طالب الإبراهيمي، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر(1947–1952)**، ج3، ص 216.

[2] – جمال قنان، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830–1944**، ط خ وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954، ص ص 206 – 207 .

سانسير العسكرية، المدرسة البحرية، أما المدارس الصناعية فان نسبة الطلبة الجزائريين تبلغ 5% هذا وقد صدر أمر بتاريخ 7 مارس 1944م، يسمح للجزائريين بالدخول إلى المدارس العليا إلا أن الاستعمار يجتهد دائما في اختلاق الأسباب التي من شأنها أن تمنعهم من الدخول إليها وتحول دونهم، والحصول على المعارف الفنية التي تلاءم تطورات العصر الحديث، وأن السياسة الاستعمارية تشرف على بعض المعاهد العلمية التي يتخرج منها نخبة من الجزائريين يتوظفون كلهم في سلك الإدارة [1]، وبالرجوع إلى بداية الحرب التي كانت صعبة على التعليم لأسباب كثيرة، وهذا أضرّ بسير حركة التعليم، والمضايقة عليه فحتى سنة 1944-1945م، حيث بدأ الانفراج وبعث التعليم الحرّ بشكل أوسع ففي هذه السنة فتحت 73 مدرسة عبر القطر، ويعود ذلك إلى الظروف الدولية التي بدأت ترجح كفة الحلفاء، وخروج زعماء الإصلاح من السجون والمنافي[2]، وفي الآونة الحاضرة ينحصر عدد الجزائريين الذين يحملون الشهادات العليا فيما يلي:

150محاميا، 80طبيبا، 40صيدليا، 20طبيبا للأسنان، 20أستاذ، في المدارس الثانوية، 5مهندسين، 800معلم بالمكاتب الابتدائية.

وأمام تقصير الإدارة الاستعمارية عمد الجزائريون إلى الهجرة رغبة في العلم، غير أن الإدارة لا تمنحهم جوازات سفر اللازمة علاوة على عجزهم المالي، وضعف مستواهم الثقافي فهم لا يحسنون اللغات الأجنبية، وكل ذلك لا يساعد عددا كبيرا من الجزائريين إلى فرنسا فهم يهاجرن

[1]- يحيي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب**،1830-1954، دار البصائر لنشر والتوزيع، ص 103 .

[2]- وزارة المجاهدين، **سلسلة ملتقيات أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر**، المرجع السابق، ص 162 .

أملا في الدخول في المدارس الصناعية، حيث يقضون مدة وجيزة، ثم يصبحون عمالا اختصاصيين لكن المضايقات الاستعمارية، تمنعهم حتى في فرنسا وتحول دونهم، وتحقيق رغبتهم[1].

وفيما يخصّ الجانب الثقافي فقد شهد نوعا من الحصار الدائم، والمستمر على مجالات الشعر والمسرح، إلى جانب الجمعيات الثقافية والدينية، وحتى الكشافة الإسلامية لأنها قريبة من الحركات والأحزاب السياسية الوطنية، وتبدوا شبه عسكرية، بما تتسم به من طاعة للنظام، واتخاذ بدلة خاصة وأناشيد وطنية، كانت الإدارة تنظر إليها بارتياب وتراقب مسيريها[2].

واجهت الكشافة الإسلامية الجزائرية إجراءات تعسفية مع اندلا ع الحرب، حيث طالبت بحق الاعتراف رسميا بتنظيمها الكشفي، واستقلاليتها عن الكشافة الفرنسية، وحاولت إبعاد مؤسسها محمد بوراس بشتّى الطرق عن العمل الكشفي، بتعيينه مدرسا في فرنسا وتوجيه تهمة الخيانة والتواطؤ له، وأعدمته إلى جانب بعض العناصر الكشفية البارزة سنة 1941م بوشويرب محمد المليانى[3].

وشكّل النشاط الكشفي عاملا أساسيا في بلورة الوعي، إذ كانت العروض المسرحية المقدمة خلال الحفلات الكشفية ذات طابع تحريضي، أو تعبر بصدق عن الوضع المزري عن المجتمع

---

[1]- يحي بوعزيز،السياسة الاستعمارية...، المرجع السابق، ص ص 103 - 104 .

[2]- أبو عمران الشيخ،ومحمد جيجلي، **الكشافة الإسلامية الجزائرية، 1935-1955**، الجزائر، شركة دار الأمة للطباعة و النشر و التوزيع، 2010، ص 27 .

[3] - حمدان بوزار، **محمد بوراس والكشافة الجزائرية والحركة الوطنية، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية، والثورة التحريرية، دراسات وبحوث**، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ص ص ،107 - 110 .

الجزائري، وتعمل على نشر الوعي وتوحيد الصفوف، وتحثّ الشباب الجزائري على التضحية لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي[1].

وقام الشيخ البشير الإبراهيمي بنشاط منظم في تلمسان، الذي ساعد فيه الكشافة الإسلامية الجزائرية، كما أن فرحات عباس وقف أيضا بجانبها في ظل الأوضاع المضطربة، بسبب كثرة الاعتقالات لأعضائها وإيقاف نشاطاتها، حيث دعمها من خلال حركة أحباب البيان والحرية في 1944م، وساعدت الكشافة بدورها في أيقاظ الحسّ الوطني[2].

2/ التعبئة العسكرية و آثارها على الجزائريين:

2-أ/ ظروف التجنيد:

كانت ظروف التجنيد للحرب العالمية الثانية صعبة، ومغايرة عن الأولى[3]، فالمجنّدون الجزائريون حملهم الفرنسيون إلى الجبهة الأوروبية، لأنهم لا يثقون في بقائهم في الجزائر نفسها[4]، وكان قد لبّى 22500 جزائري نداء النجدة من فرنسا الراكعة تحت أقدام النازية[5]، حيث كان الوضع لايزال يعاني من تدهور الأحوال الاقتصادية للثلاثينيات، وانتصار الفاشية في أوروبا، وفشل الجبهة الشعبية، وازدياد شعور كراهية الأجانب، عند جل الشعب الجزائري، هي عوامل فسّرت تأخّر التجنيد والأسلوب العسكري الدفاعي الحذر لفرنسا، وفي المقابل تكون مزاعم

---

[1]- حياة تابتي، المرجع السابق، ص 392 .

[2]- نفسه، ص 392 .

[3]- عبد القادر جيلالي بولوفة، **التجنيد الإجباري للجزائريين في جيش الاستعمار الفرنسي بعمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية**، **مجلة الآداب**، جامعة تلمسان، ع8، ديسمبر2005، ص26.

[4]- سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية**، ج3، ط4، 1992، دار الغرب الإسلامي، ص ب، 113/5787، بيروت، لبنان، ص174.

[5]- محمد العربي ولد خليفة، المرجع السابق، ص 71.

فرانكو التوسعية في المغرب الأقصى والجزائر، ورغبات ايطاليا التوسعية في تونس وتصاعد التيار الوطني وقائع ساهمت في دفع التجنيد إلى الأمام، حيث سعت قيادة أركان الجيش الفرنسي إلى تركيز قوات هائلة، في شمال إفريقيا في فترة تدهور العلاقات الدولية، بدأت تلوح أسباب الحرب واستعدادا لها يبنت دراسة أجراها خبراء عسكريون فرنسيون، وضعوا مخططا عسكريا باسم (plan E) صدر 19 جويلية 1937م، قدّروا فيه إيصال عدد القوات المجنّدة خلال السنوات الأولى من الحرب(في حالة اندلاعها)، بـ 300000 عسكري مجنّد من المستعمرات[1].

دخلت فرنسا الحرب يوم 1 ديسمبر 1939م، عندما أقرّ مجلس الوزراء الفرنسي تحت رئاسة ألبرت لوبران مراسيم تلزم التجنيد العام، للقوات الفرنسية في التراب الفرنسي، والمستعمرات منها الجزائر، خلال الشهور الثلاثة من الحرب، وصل عدد القوات المجندة إلى 65930 مجندا منهم 43000 عسكري مرابط في فرنسا، ليرتفع العدد إلى 89000 (مارس 1940م) للدفاع عن فرنسا، وإمبراطوريتها فكانت هذه هي الغاية والهدف المسطر من قبل النظام الاستعماري[2]، وكانت قد تطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين وأعلن الموظفون الرسميون تأييدهم لفرنسا أما الوطنيون، فقد زجّ بهم في السجون وهكذا ادعى الفرنسيون، أنّه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب أجاب الجزائريون جماعيا وبإخلاص عن استعدادهم للدفاع عن فرنسا[3]، حيث أكد رئيس الجمعية الفرنسية ووزير الدفاع الوطني والحرب"إدوارد دالايي Daladier Edouard بتاريخ 11 ماي 1939م، ذلك في تصريحه بأن فرنسا

---

[1] – عبد القادر جيلالي بولوفة، **الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية**، 1939- 1945م، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع، ص23

[2] – نفسه، ص 23.

[3] – سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق،الحركة الوطنية،ج3، ص71.

قادرة على حماية الإمبراطورية الكولونيالية، ولها القوة والقدرة العسكرية لتحقيق ذلك وهو نفس الاعتقاد الذي كان سائدا عند المعمرين إذ أن قوة فرنسا تكمن في إمبراطوريتها، ومنها يتحدد مصير شعوبها، وحسب الحاكم الفرنسي للجزائر لوبو Lebeau، أن التجنيد بدأ يتواصل في جو نظامي وهدوء مثالي، رغم دعوة حزب الشعب الجزائري إلى العصيان، والتمرد وأبرزت الإدارة الاستعمارية بوسائلها الدعائية، خاصة الصحافة مدى مساندة عدة شخصيات، ودعمها للتجنيد وولائها وإخلاصها وأشادت بمواقفهم، بعدما فرضت فرنسا التجنيد الإجباري على عشرات الألوف من الشباب ودفعت بهم إلى ساحة القتال في شمال فرنسا فقتل منهم الكثير[1]، ويظهر حرص فرنسا على تجنيد أكبر عدد ممكن من شباب الجزائر في صفوف الجيش الفرنسي من خلال تصريحات المسؤولين، حيث أكد رئيس الجمعية الفرنسية ووزير الدفاع الوطني، إدوارد دلاديي بتاريخ 11 ماي 1939م، بأنّ فرنسا قادرة على حماية الإمبراطورية الكولونيالية، ولها القوة العسكرية لتحقيق ذلك، وهو ما ذهب إليه الحاكم العام الفرنسي للجزائر مما سبق وذكرناه[2].

ويجدر الإشارة أن تطبيق فرنسا لقانون التجنيد الإجباري، الذي لم يكن العمل به مع اندلا ع الحرب العالمية الثانية فحسب، وإنما يعود إلى العقد الثاني لمطلع القرن العشرين حينما اندلعت الحرب العالمية الأولى1914-1918م، حيث جندت فرنسا آلاف الجزائريين في

[1] – بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 ـ 1989**،ج1، دار المعرفة 2006، ص448.

[2] – محمد شبوب، المرجع السابق، ص92.

الجيش الفرنسي آنذاك وأرسلتهم إلى الخطوط الأمامية، لجبهات القتال وإجبارها بالقوة المئات منهم على الهجرة، وذلك لتعويض المجندين الفرنسيين في المصانع والمناجم[1].

والمتتبع لعدد المجندين الجزائريين خلال الحرب العالمية الثانية، يجده مرتفع مقارنة مع سنوات المواجهة العسكرية الأولى، حيث وصل تعدادهم ضمن الجيش الفرنسي حتى جوان 1940م، حوالي 110000 مجند، ذلك لأن وتيرة التجنيد كانت سريعة، يتضح هذا من خلال ارتفاع عدد المجندين بالجيش الفرنسي الذي بلغ 26 ألف عسكري مجند خلال الأشهر الأولى من الحرب، ومع تواصل القتال في جبهات الحرب العالمية الثانية، دعت السلطة الاستعمارية إلى إنجاح التجنيد ومواصلة الجهد الجماعي لتحقيق ذلك باستخدام كل الوسائل الممكنة حيث جاء في بيانات قيادة أركان الجيش :"**أن سلامة فرنسا تكمن في استغلال أمثل وكلّي لطاقاتها البشرية المتواجدة في شمال إفريقيا، وتجنيدها في الحرب**"[2].

وكان الرماة الجزائريون يكونون القسم الأكبر في فرقة المشاة، وكانوا عرضة للخطر أثناء المعارك، لقد ساهم هؤلاء في أصعب المعارك أثناء هذه الحرب الكونية الثانية، وأكثرها ضراوة معركة تونس، معركة قمة كاسينوا وتحرير كورسيكا ومرسيليا وتولون، معركة"فوج" vosges وتحرير الألزاس من غزو ألمانيا. مع نهاية الحرب العالمية الثانية، قتل من بين 409000 جندي من شمال إفريقيا ما يقدر بـ 11200 شهيد جزائر[3].

---

[1] – عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي**، ج1،المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1984،ص95.

[2] – محمد شبوب، المرجع السابق، ص95.

[3] – بشير بلاح، المرجع السابق، ص447.

بقيت تركيبة الجيش على هذا الشكل حتى استقلال الجزائر، الذي دعمته السلطات الاستعمارية بالمزيد من الرجال فيما بعد الحرب .

2-ب/ المواقف الرسمية من عملية التجنيد:

-المواقف المعارضة:

***موقف حزب الشعب الجزائري نموذجا:**

حينما دخلت فرنسا الحرب العالمية الثانية، في سبتمبر1939م، لجأت إلى فرض ضغوط كبيرة على الجزائريين، لإجهاض أي تحركات معادية قد يعمدون إليها، خاصة وأن قادة الحركة الوطنية المعتبرين قد رفضوا تأييد فرنسا في حربها مع ألمانيا، فقامت بحلّ حزب الشعب في التاسع عشر من ذلك الشهر، ثم اعتقلت قادته وإطاراته كمصالي الحاج، ومفدي زكرياء، والشاذلي المكي ومحمد خيضر بتهمة تحريض المجندين على العصيان في 4 أكتوبر وزجّت بهم في السجون وأتبعتهم بثلاثين مناضلا آخر في يناير 1940م، وبعشرات آخرين لاحقا[1]، وبذلك جل قادة حزب الشعب الجديد، كانوا في السجون وحزبهم قد صدر قرارا بحلّه[2]، في بداية الحرب العالمية الثانية، يوم26سبتمبر1939م، من طرف رئيس الجمهورية الفرنسية **ألبير لبرون،alber lebrun**، وبهذا دخل حزب الشعب في السرّية التامة، أثناء الحرب العالمية الثانية،(1939-1945م)، وجنّد الشباب الجزائري للمشاركة في الحرب، وأثناء حكم الرئيس الفرنسي فيشيvichy طلب من مصالي الحاج التعاون معه لكنه رفض، فحكم عليه يوم 17

[1] - بشير بلاح، المرجع السابق، ص448.

[2] - سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، الحركة الوطنية،ج3، ص 173.

مارس 1941م، بعقوبة 16سنة أعمالا شاقّة وبالإبعاد من الأرض الفرنسية والجزائرية لمدة عشرين سنة، وبغرامة مالية قدرها ثلاثون مليون فرنكا، وذلك بحجة المساس بأمن الدولة[1]، وبذلك ظهرت جليّا قناعات حزب الشعب الجزائري، من خلال إطاراته البارزة فيما يخص قضية تجنيد الجزائريين في الحرب إدراكا منهم للنية الحقيقية للاستعمار الفرنسي، وراء إشراك الدم الجزائرية في هاته الحرب التي لا ناقة ولا جمل لهم فيها، وذلك حفاظا على الدماء الفرنسية من جهة، وعدم الثقة بأولئك الشباب في حال بقائهم في الجزائر، مع انشغال الجيش الفرنسي في معاركه مع النازية، ولم تجد سلطة فيشي من الوسائل سوى الاعتقالات، وملء السجون بالعناصر الوطنية المنتمية لحزب الشعب خاصة التي وقفت ضد التجنيد الإجباري، فبلغ عدد المناضلين الموقوفين المنتمين إلى حزب الشعب مع مطلع 1941م،بالآلاف والجدول رقم 14 يبين عدد المناضلين الموقوفين من حزب الشعب.

الجدول رقم14: يوضح عدد المناضلين الموقوفين من حزب الشعب[2] :

الجهة أو المنطقة	العدد
فرنسا	1500
عمالة الجزائر	1500
عمالة قسنطينة	500
عمالة وهران	500

[1]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، 2001، ص281.

[2] – عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 27.

ورغم تزايد الإيقاف وتعنت النظام الفرنسي صمد الوطنيون، حيث سجل الحزب خلال نفس السنة، انخراطا واسعا، دلالة على تعاظم شعبيته في فترة حصار ومحاكمات ومراقبة التحركات[1].

هذا لم يمنع مناضلو الحزب من النضال بحيث كثفوا اتصالاتهم مع الألمان، الذين بدورهم كثفوا من الدعاية ضد فرنسا، وتكلف راجف قاسم بإذاعة حصص باللهجة القبائلية، وسي جيلالي باللغة العربية، ثم ليأتي طلب من مدير إذاعة باريس الألماني بمراقبة الحصص المذاعة من الأخيرين، هذا ما اعتبر تراجعا من السلطات الألمانية، فتخليا عن العمل الإذاعي فتوقفا، وبعد نزول قوات الحلفاء في الجزائر ووهران والدار البيضاء يوم 8 نوفمبر 1942م، جدد محمد طالب ورفاقه الآخرون المستقبليون، من الحزب جددوا نشاطهم، وأسسوا جريدة سرية عام 1944م لنشر أفكارهم[2].

إن سياسة الليونة تلك التي اعتمدتها إدارة المستعمر مع المجندين الجزائريين، والتي أملتها عليها حاجة الحرب كانت ظرفية وسطحية ذلك لأن اهتمام فرنسا المفاجئ بالمجندين مردّه ويلات الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنه من انقلاب في الموازين لصالح ألمانيا[3].
وكما يذكر المؤرخ جمال يحياوي بأن فرنسا كانت ضعيفة آنذاك فلم تكن الحكومة مستعدة و لا الجيش من جانبه العسكري متأهب، لأن يكون له القرار بفرض القوانين على المجتمع[4].

---

[1] – عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص27.

[2] – يحي بوعزيز، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري**، المرجع السابق، ص18.

[3] – جبران مسعود، **الحرب العالمية الثانية**، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر ، لبنان، 1995، ص105.

[4] – جمال يحياوي، **تجدد فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية، 1939–1945م**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر،2001، ص 73.

-المواقف المؤيدة:

***موقف النخبة كنموذج :**

أبرزت الإدارة الاستعمارية بوسائلها الدعائية خاصّة الصحافة مدى مساندة عدة شخصيات، ودعمها للتجنيد وولائها وإخلاصها، وأشادت بمواقفهم ومنهم :

الشيخ بلحول من الزاوية القادرية حيث تتلمذ مصالي الحاج الذي أكد ولاءه صراحة ويكون قد قال لأتباعه :"**بأنه حان الوقت لنا نحن كمسلمين للرد عل دعوة الوطن الأم من أجل مواجهة الهمجية والتسلط الأجنبي وإظهار تلاحمنا كونوا في الموعد للرد على أول دعوة من الحكومة الفرنسية للدفاع عن الحق و الحرية** "[1].

الشيخ قاسيمي مصطفى رئيس جمعية الزوايا الذي ساند التجنيد، وآخرون من رموز النخبة المثقفة مثل فرحات عباس الذي لم يفلح في مساعيه الإصلاحية، إبان عهد الجبهة الشعبية فأوقف كل نشاط سياسي للتفرغ للدفاع عن الأمة، ووقف العقبي نفس الموقف على العكس من هذا، فان إطارات ومناضلي حزب الشعب الجزائري رفضت التجنيد رغم هذا الموقف جنّد الكثير من عناصر الحزب ومنهم :أحمد بن بلة، الذي تقلّد رتبة مساعد أول، وكريم بلقاسم برتبة عريف وشاركا في حملتي ايطاليا وفرنسا، وكانا مثاليين حسب تقارير المسؤولين العسكريين وعند نهاية الحرب تأثرا بأحداث 8 ماي 1945م، حيث قلبتهما رأسا على عقب[2].

[1] – عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 23.

[2] – نفسه، ص، 24 .

2-ج/ الموقف الشعبي من التجنيد :

أمام تقلّبات الموقف الحزبي الذي لم تظهر تأثيراته واضحة للعامة، والتي يمكن تصنيفها إلى موقف رسمي مثلته قيادة الحزب، وموقف تيار داخلي مثلته لجنة النشاط الثوري لشمال إفريقيا[1].

ظلّ الموقف الشعبي المحلي متميّزا أساسا في رفض التجنيد متتبعا تطوّرات الحرب، ومعاركها خاصّة في مناطق التي جنّد إليها أبناء الجزائر، حيث شدّت أحداث سوريا، أين حارب عدد كبير من المجنّدين الجزائريين، أنظار أهاليهم ورغم مواقف بعض الشخصيات الوطنية السياسية المدعّمة للتجنيد، وموقف المعمّرين المساند لنظام فيشي حفاظا على مصالحهم، والدعاية الرسمية وبواسطة الصحافة الاستعمارية، لإنجاح التجنيد، حيث صوّرت هذه الوسائل الرأي العام الأهلي كخادم مطيع ومثالي، الا أن استجابته للتجنيد ظلّت ضعيفة، ومن أجل كسب رأي مساند أو على الأقل محايد أظهرت السلطات الاستعمارية المحلية نواياها في تحسين الأحوال المعيشية، ومساعدة الفقراء والمحتاجين، وإظهار التضامن معهم[2].

هدفت هذه السياسة الاستعمارية ظاهريا إلى تخفيف المعاناة وتقديم يد المساعدة، والتضامن مع الفقراء، وجوهرا إلى كسب ثقة الأهالي في وقت حرج وصعب، خاصة لدى السلطات المحلية، إلاّ أن هذا لم يتحقق سواء ما تعلّق منه بتخفيف معاناة وتحسين أحوال الجزائريين.

---

[1] – بشير بلاح ، المرجع السابق، ص، 448 .

[2] – عبد القادر جيلالي بولوفة، المرجع السابق، ص 43.

وشهدت الفترة الثانية من عملية التجنيد وصول سلطة استعمارية جديدة، لم تختلف عن سابقاتها في الهدف، فتواصل استغلال الجزائر أرضا وشعبا، ودعت مجددا إلى التجنيد العسكري وإنجاحه في أكثر من مناسبة على لسان قادتها، ففي هذا المجال حث الأميرال دار لان فرانسوا يوم 12 ديسمبر 1942م، في خطاب على مساهمة المسلمين الجزائريين الأهالي في المجهود الحربي، وتنظيم قوى عسكرية يكون للجزائريين فيها مكانة خاصّة وأعطت السلطة الفرنسية الجديدة للجزائريين وعودا قصد ربح ثقتهم، وتهدئة الوضع وفي هذا قال الحاكم العام الجديد مارسال بروتون يوم 22 فبراير 1943م:"**إني أريد إسهام النخبة المسلمة في إدارة البلاد بجدية و ضمان الأمن والاستقرار للكل**"[1].

لم تكن هذه الوعود لترضي الجزائريين، فلم يلق ارتياحا من قبل الأوساط الشعبية المساندة لحزب الشعب الجزائري، إذ كانت تنتظر مبادرات ملموسة من قبل النظام الاستعماري بإطلاق سراح مصالي الحاج ورفقائه، وحسب المتعاطفين مع حزب الشعب الجزائري دائما فإن الحاكم العام تطرّق إلى المشكل الجزائري من الزاوية المادية فقط، التي هي جزء من الواقع الجزائري وليس كله، وتغاضت السلطات الاستعمارية الجديدة كسابقاتها عن النظر في جوهر القضية، ومطالب الجزائريين أوّلتها، وكان همها هو كسب رهان الحرب ولكن بتعاون الجميع أي الجزائريين [2].

[1] – عبد القادر جيلالي بولوفة ، المرجع السابق ، ص 43 .

[2] – نفسه، 69 – 70 .

3/ المشاكل الاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية :

3-أ/النمو الديموغرافي :

إن حساب السكان الحضريين للجزائر يخضع بالطبع إلى التحديد الجاري به العمل لتميزهم عن السكان الريفيين.

إن تحديد السكان الحضريين، سكان البلديات التي لا يتجاوز عدد سكانها أو يساوي 2000 ساكن ليس معمولا به في الجزائر، حيث السكان الحضريون هم سكان البلديات كاملي الممارسة، أي البلديات حيث السكان الاوروبيين موجودين بعدد كاف حتى تنطبق معايير البلديات الجاري بها العمل في فرنسا، وبالنظر إلى السكان الحضريين، الأهالي يتزايد بوتيرة أعلى من تلك التابعة لمجموع السكان، إن نمو السكان الحضريين الاوروبيين كان اقل من 2 %، أي بنسبة سلبية بين 0.6 وفي فترة الحرب العالمية الثانية، بينما النمو الحضري للأهالي قارب 3.5 %في تلك الفترة لنمو سكاني أهلي العام يقارب 1.7%[1]، ويمكن إدراك هذه الظاهرة البالغة الأهمية انطلاقا من الإحصاءات، التي تمثّل التطوّر الساري أثناء فترة الحرب العالمية الثانية، في الجزائر إبان العهد الاستعماري، كما يبين الجدول رقم 15 الفرق بين أعداد ونسب سكان المدن والأرياف.

[1]- كمال كاتب، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830-1962م**، تمثيل و حقائق السكان، تر:رمضاني زبدي، ط خ وزارة المجاهدين، دار المعرفة، 2011، ص ص 366-367.

الجدول التالي رقم15: الذي يوضح الفرق بين أعداد ونسب السكان المدن والأرياف:[1]

السكان	بداية الحرب العالمية الثانية		نهاية الحرب العالمية الثانية	
	الأعداد	النسبية	الأعداد	النسبية
الحضريون	720	12.9	1090	14.8
الريفيون	4850	87.1	5570	85.2
المجموع	5570	100	6660	100

لهذا لم تكن الوضعية غداة الحرب مرضية فضمن سكان يبلغون 7350000 مسلم، كان هناك من 400 إلى 800 ألف أجير فلاحي، ويمكن اعتبار 125 إلى 150 ألف منهم يعملون بانتظام حوالي ثلاثة ملايين و خمس مائة ألف، نسمة فيما يكتفي 2500000 فردا بالموارد الزراعية التقليدية، وهم بهذا يعانون من صعوبات أكثر مما كان يعانيه أجدادهم قبل 1830م، بالنظر إلى فقدانهم جزءا من أراضيهم، واستنفاذ الأراضي التي لايستطيعون تركها تستريح كما في الماضي وكذا الضغط الديموغرافي[2]،(**الملحق رقم:05**).

ويذكر شال روبير أجيرون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة، أنّه بلغ في نهاية الحرب العالمية الثانية عدد سكان الجزائر ما يقارب 8 ملايين نسمة، بنسبة نمو تعادل 11% بحيث يسمح

[1] – جيلالي صاري، و آخرون، **الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية، 1900–1954م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987، ص ص 212-213.

[2] – محفوظ قداش ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1939– 1951م**، ج2 ، ط خ وزارة المجاهدين، شركة دار الأمة للنشر والتوزيع، برج الكيفان، الجزائر 2011، ص987.

إيقاع الزيادة المتدرج السرعة، بإدراج الجزائر، في صنف دول العالم الثالث السائرة في طريق الاكتظاظ السكاني، وأن الكثافة السكانية الريفية لدى المسلمين في الكيلومتر الواحد من الأراضي الزراعية، في شمال الجزائر تساوي 74.6 نسمة وبإلقاء نظرة سريعة على تطوّر مجموع سكان الجزائر دون تمييز بين الجاليتين، يبدوا أن الخطوط المميزة أكثر إلى جانب هذه الزيادة السريعة هي ربما وجود هجرات داخلية يصعب توضيحها بلا جهاز إحصائي وخرائطي ثقيل وتقدّم قار يسهل تحديده[1]، (الملحق رقم: 06).

لقد تزايد عدد السكان المسلمين في فترة الحرب العالمية الثانية، أكثر من 500000، حيث نلاحظ أن عدد الأوروبيين لايتجاوز عدد المسلمين سوى في ديموغرافيا وهران والجزائر، أما في باقي المدن فعدد المسلمين أكبر بكثير من عدد الأوروبيين،، ويمكن أن نشعر بنسبة الزيادة من السكان الحضريين المسلمين، فكان من المعقول إن تبرز ظاهرة البيوت القصديرية على مستوى مراكزها وإن تتخذ طابعا خطيرا[2].

إن نسبة الزيادة المرتفعة تفسر في المقام الأول بنسبة المواليد العالية، وقد تمكن الديموغرافي **ج. يريل**، من تقدير نسبة المواليد عند السكان المسلمين من نسبة 42%، حتى سنة 1940م وتكون قد بلغت في شمال الجزائر 44% من سنة 1941 إلى 1945م، ويصعب تفسير هذا التقدم في نسبة المواليد[3]، وهذه الديمغرافيا المتسارعة اقتصاد عاجز عن تغذية كل السكان[4]، مما

[1] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص764.
[2] –محفوظ قداش، المرجع السابق، ج2 ص ص 988-989.
[3] – شارل روبير أجيرون، المرجع السابق، ص 749.
[4] – محفوظ قداش، المرجع السابق،ج2، ص 992.

أدى بدوره كما ذكر **جون فالين j.vallin** بأنّ سنة 1940م، عرفت تزايد معتبر في الوفيات وإذا صحّت النسب فان النمو الطبيعي يصبح سلبي من حيث النسب[1].

3-ب/ البطالة :

لقد تفشت البطالة في المجتمع الجزائري بصورة ملموسة، وهو الأمر الذي وصفته صحيفة النجاح بقولها"**إذا مررت بأنهجنا وعلى حوماتنا، وعلى مقاهينا تجد السواد الأكبر مشغولا بالقال والقيل والعكوف على الميسر بالمقاهي**"ويمضي كاتب المقال قائلا :"**تفشت البطالة في الأمة جدا فنحن نرجو من الحكومة أن تلفت أنظارها إلى مسألة البطالة وفشوها بين الأهالي بصفة أوجبت شقاءهم**"[2]

وزاد من حدّة البطالة عدم تأهيل 90%من اليد العاملة، كما تميّز سوق العمل بنقص فادح في العمال المتخصّصين والتقنيين، ووفرة اليد العاملة غير المؤهلة، وصعوبة التوظيف، إذ زادت خطورة الوضع غداة الحرب العالمية الثانية، فمن بين أسباب هذه البطالة يمكن أن نذكر تباطؤ الأشغال التي تهمّ الجيش، أو استحالة تزويد من بعض المواد الأولية، والمشاكل التجارية، وتوقف صناعة البناء الخاص، والنمو الديموغرافي، وقد أدى كل هذا إلى بطالة تكاد تكون معمقة دون أن نحسب العاطلين عن العمل بالمعنى الصحيح للكلمة[3].

لقد أدّى غلق الأسواق الأجنبية والقطع الشبه التام للعلاقات التجارية مع شمال فرنسا، المحتل من قبل ألمانيا، إلى انخفاض محسوس في الإنتاج، وأدت هذه الوضعية إلى تسريح العمال

[1] - كمال كاتب، المرجع السابق، ص197.

[2] - مازن صلاح حامد مطبقاني، المرجع السابق، ص ص43-44.

[3] - محفوظ قداش، المرجع السابق، ج2، ص991.

الجزائريين المهاجرين الذين عادوا إلى الجزائر، لدعم صفوف بطالي القطاع الفلاحي والموانئ اللذين عرفا تراجعا مماثلا في النشاط[1]، ووصف محمد ديب الوضع في ولاية الجزائر سنة 1939م حسب المؤلف عبد الغني مغربي بالعبارات التالية: **"إن هذا العالم من البؤس كان يعجّ بمنظفي الأحذية، والحمالين والكناسين، ولاعبي النرد وتجارة الكسرة واللصوص وبائعي الكاكاو المتسولين...الخ"**[2].

لقد كانت وضعية العاطلين عن العمل كارثية أم عدم وجود أي آلية في الجزائر تسمح بالتكفّل بالبطالة التامة، ممّا أدّى إلى ترك هذه الفئة من الناس تصارع اليأس والفقر المدقع لوحدها، وورد في التقرير المعدّ من قبل إتحاد النقابات العمالية لعمالة الجزائر:**"كم من مرة أعلمتنا اليوميات المختلفة أن عاملا ما لجأ إلى الانتحار بسبب قلة الموارد، وكم مرة قرأنا في الصحف عن العثور على الأب والأم والأولاد موتى داخل مساكنهم البائسة بانتحار جماعي، لأنه لايوجد الخبز في المنزل ولا العمل من أجل العيش"**[3] فيما ارتفع عدد المسلمين الذين لا يجدون عملا بعد أن ساء المحصول، وازدادت نسبة موت الماشية إثر الجفاف والنزوح إلى المدن والازدحام داخل البيوت القصديرية، بالتالي الانضمام إلى أصحاب المدن العاطلين عن العمل، وما فتأت معطيات الاقتصاد تشكل مصدر قلق خلال هذه الفترة، وقد تأثّر المسلمون من صعوبات التموين، إلى جانب عدم المساواة وانعدام فرص العمل[4].

---

[1]- محمود آيت مدور، المرجع السابق، ص222.

[2] - محفوظ قداش،المرجع السابق، ص 991.

[3]- نفسه، ص 992.

[4]- نفسه، ص 993.

ونجد أن عدد البطالين تزايد ما بين سنتي 1940-1941م، لا سيما فصل الشتاء كما في جلسة 8 ديسمبر 1940م، أنه لابد من تكوين لجنة إدارة تضم أوروبيين لدراسة وضعية البطالين[1].

3-ج/ الهجرة الداخلية و النزوح الريفي :

تُعرَف الهجرة بأنّها حركة انتقال السكان من مكان الأصل إلى مكان الوصول، أي أنّها تشمل التغير في مكان السكن، وهي تشكّل أحد العناصر الأساسية للنمو السكاني التي تؤثّر على حجم وتراكيب السكان، وفي القدرة على نموّهم العام، وفي خلق مشاكل عدم التوازن بين النمو الاقتصادي، والنمو البشري[2]، والسكاني السريع الذي أجبر العديد من الجزائريين على الهجرة وترك إقامتهم الأصلية نظرا لوجود مشكل البطالة حتى في الأرياف، بعد أن تمّ تجريدهم من أراضيهم وتضييق الخناق عليهم وتدهور مستوى معيشتهم[3]، ومن هنا كثرت الهجرات من الريف إلى المدن طلبا للعيش، وهروبا من وضع اقتصادي يسود فيه الفقر والاستغلال [4]، (**أنظر الملحق رقم : 8**).

كما ارتفع عدد السكان الجزائريين في المدن خاصّة في فترة الحرب العالمية الثانية، وأدّى هذا التضخّم إلى مشاكل في المدن، حيث تكدّس السكان في الأحياء العربية التقليدية، أو تجمعوا في أكواخ الضواحي، وبعدها لم يعودوا يجدون عملا رغم الازدياد المستمرّ في عدد الوظائف،

---

[1]- حياة تابتي، المرجع السابق، ص292.

[2]- مقيبس بشير، **مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب**، الجزائر، 1983، ص 144

[3]- أعمال الملتقى الأول حول **الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962م**، المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30، 31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر 2007، ص 218 .

[4]- سعد الله أبو القاسم، المرجع السابق، الحركة الوطنية الجزائرية، ج3، ص 40 .

ويتضح لنا فيما سبق أن الهجرة الداخلية، نحو المدن لم تخلّص الجزائري من معاناته فالفلاحين هاجروا إلى المدن، وكانوا يأملون في أن يصبحوا عمالا دائمين، ولكن هذا لم يتحقق للجميع، وبالتالي تواصلت معاناتهم في المدينة[1].

[1]- حياة تابتي ، المرجع السابق ، ص304 -305.

خاتمة

خاتمة :

مرّ المجتمع الجزائري على مرحلة عصيبة، قبل وأثناء الحرب العالمية الثانية، حيث تأثر وأثّر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية كعنصر فاعل تحت إمرة مستعمر لا يعرف مصلحة الآخرين إلا من خلال مصلحته، هذا وقد فرض سياسات دبلوماسية وقوانين تعسفية، جعلت من المجتمع طبقي، مستوطنون كأعلى درجة ومحليون كدرجة أدنى.

حيث هزّت الأزمة الاقتصادية العالمية الجزائر التي كان اندماجها في دورات الاقتصاد العالمي ضعيفا، فتأثرت جميع القطاعات بصورة متتابعة، وتداعى الاقتصاد الجزائري كلّه في 1934-1935م، قبل أن ينتعش متأخرا في عام 1936م، زيادة على هذا الوضع تضرّر الوضع الاجتماعي، من كل جوانبه الصحيّ، التعليمي، وحتى الديني والثقافي، هذا ما تسبب في هجرة الكثير من الشبان الجزائريين نحو الخارج، وما زاد في حدة هذه الأزمة التطور الديموغرافي لسكان الجزائر من 1919-1939م.

وتأزّم الوضع الاقتصادي أثناء الحرب جرّاء الهيمنة الكاملة للمستوطنين على دواليب القطاعات الاقتصادية، وتدهور اقتصاد الفرد الجزائري، من خلال ضعف القدرة الشرائية واستفحال ظاهرة السوق السوداء، و الفجوة التي وجدت بين الأسعار الرسمية والحقيقية، نتيجة لهذا ساءت معيشة الفرد الجزائري،بالإضافة إلى جملة من المشاكل التي اختلقتها الإدارة والسلطات الاستعمارية، منها احتكار الملكية العقارية، وفرض غرامات مالية على السكان بعد تجريدهم من أراضيهم،وحرمانهم حتى من استغلال المساحات الغابية.

كما تفكك المجتمع نظرا للهجرات الداخلية والخارجية، ومن خلال إشراك الدماء الجزائرية في ساحة الحرب العالمية الثانية ضد النازية.

ومما زاد من حدّة الوضع السائد "عام البون"، الذي حدد المستوى المعيشي للفرد الجزائري، بحيث ساء نظام التوزيع المتذبذب للمواد الأساسية عن طريق بطاقات التموين والتي كانت بدورها وسيلة ضغط واستغلال من طرف رجال الإدارة الاستعمارية، وتبعا لهذا فقد استمكنت الأوبئة والأمراض كالطاعون والتيفوس والزهري في هذا المجتمع الذي أنهكته حالة اللامبالاة من فرنسا خاصة الجزائريين خلافا للأوروبيين المستوطنين الذين كانت أوضاعهم الصحية حسنة مقارنة بالفئة الأولى الكادحة، كما تميّز الجانب التعليمي والثقافي أيضا كسابقيه من القطاعات بالتمييز بين الفئتين بحيث حُرم الكثير من الجزائريين من حقوقهم في هذا الجانب عبر سياسة ممنهجة تخدم المستوطنين على حساب تحصيلهم، وشهاداتهم العليا حيث كانت أحلامهم توأد في مهدها، في مستويات أقل من الطبقة التي اعتبرت هي الطبقة النرجسية التي يكون من حقها استعمال كافة حقوقها .

وشكّل النمو الديموغرافي المتسارع، وغير المتناسق مع الحالة الاقتصادية والمستوى المعيشي الضعيف أزمة حقيقية، إلى جانب البطالة بأرقام مرتفعة حتى وصلت 1000000شخص في إحدى سنوات الحرب، نتاجا لارتفاع نسبة النزوح الريفي والهجرة العشوائية من الأرياف إلى المدينة بأرقام هائلة مما شكل الأحياء القصديرية وبيوت الصفيح كما يصطلح عليها.

وكل هذه المخلفات والنتائج السلبية، كان سببها الاستعمار الفرنسي الوحشيّ، وسياساته القمعية المفروضة على الشعب الجزائري فقط.

الملاحق

الملحق 1 : حالات و نسب المصابين بالتيفوس

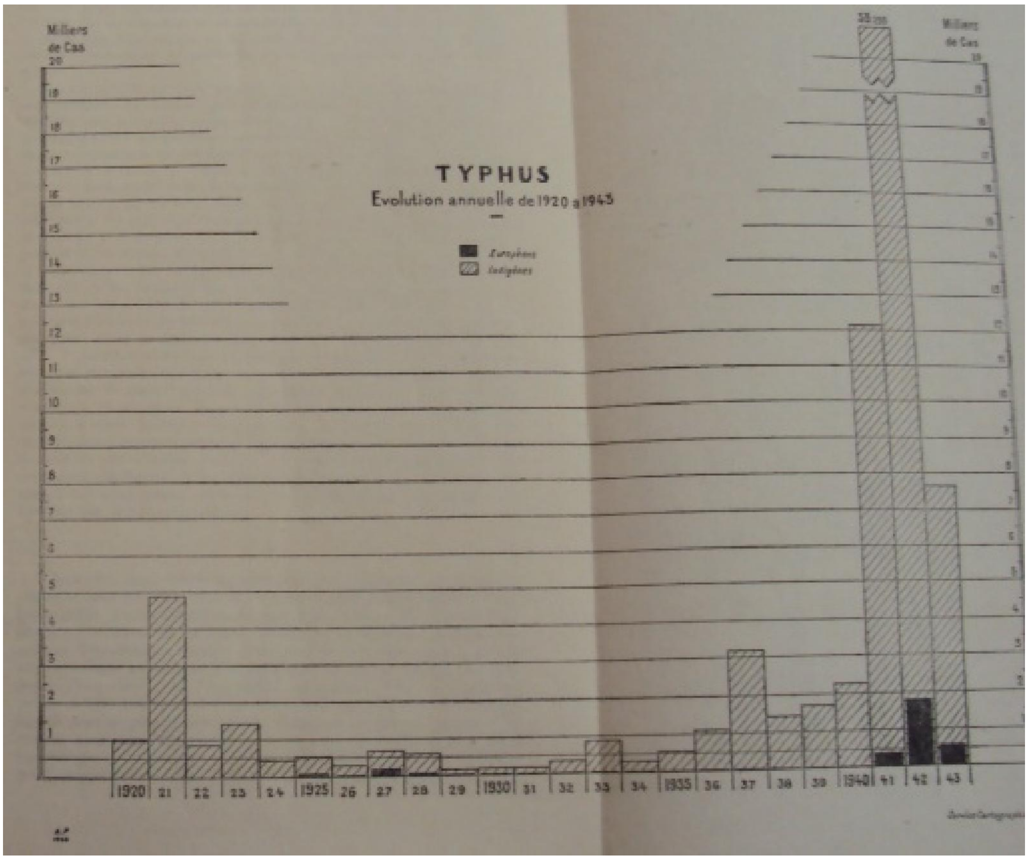

Archives de l institut pasteur dalgerie , op, cit,p :96.

الملحق2 الجدول يمثل حالات الإصابة بالتيفوس في الجزائر 1943

... en Algérie en 1942

Mois	DÉCADES — Première		Deuxième		Troisième		Totaux mensuels	
Janvier	809 cas dont	88 Européens	966 cas dont	59 Européens	571 cas dont	47 Européens	2.880 cas dont	202 Européens
Février	1.380 —	126 —	1.207 —	139 —	1.731 —	135 —	4.318 —	357 —
Mars	1.951 —	160 —	2.089 —	162 —	2.086 —	148 —	6.126 —	486 —
Avril	1.811 —	200 —	1.648 —	190 —	2.447 —	197 —	5.906 —	598 —
Mai	1.356 —	113 —	1.965 —	196 —	1.858 —	145 —	5.119 —	645 —
Juin	1.808 —	155 —	1.271 —	113 —	1.606 —	87 —	4.255 —	381 —
Juillet	674 —	74 —	535 —	58 —	498 —	58 —	1.625 —	190 —
Août	305 —	34 —	177 —	33 —	196 —	35 —	678 —	93 —
Septembre	170 —	15 —	88 —	29 —	94 —	15 —	352 —	49 —
Octobre	70 —	5 —	168 —	11 —	129 —	8 —	367 —	24 —
Novembre	85 —	1 —	185 —	33 —	69 —	8 —	269 —	33 —
Décembre	151 —	20 —	139 —	17 —	167 —	22 —	454 —	58 —

Tableau III

Statistique des cas de typhus déclarés en Algérie en 1943

Mois	DÉCADES — Première		Deuxième		Troisième		Totaux mensuels	
Janvier	193 cas dont	23 Européens	368 cas dont	39 Européens	442 cas dont	53 Européens	999 cas dont	115 Européens
Février	419 —	51 —	363 —	41 —	332 —	52 —	1.104 —	144 —
Mars	373 —	59 —	679 —	83 —	432 —	78 —	1.484 —	218 —
Avril	478 —	46 —	468 —	56 —	495 —	54 —	1.388 —	156 —
Mai	456 —	48 —	333 —	35 —	428 —	87 —	1.217 —	120 —
Juin	282 —	27 —	166 —	19 —	184 —	19 —	639 —	66 —
Juillet	141 —	16 —	92 —	19 —	119 —	10 —	356 —	42 —
Août	167 —	11 —	37 —	7 —	23 —	6 —	187 —	24 —
Septembre	34 —	10 —	30 —	1 —	14 —	3 —	73 —	14 —
Octobre	30 —	5 —	33 —	2 —	12 —	1 —	69 —	8 —
Novembre	18 —	3 —	13 —	1 —	20 —	2 —	51 —	6 —
Décembre	32 —	5 —	19 —	4 —	28 —		78 —	9 —

Archives de l institut pasteur dalgerie , op, cit,p 97

الملحق3 عدد الحالات الإصابة بالتيفوس

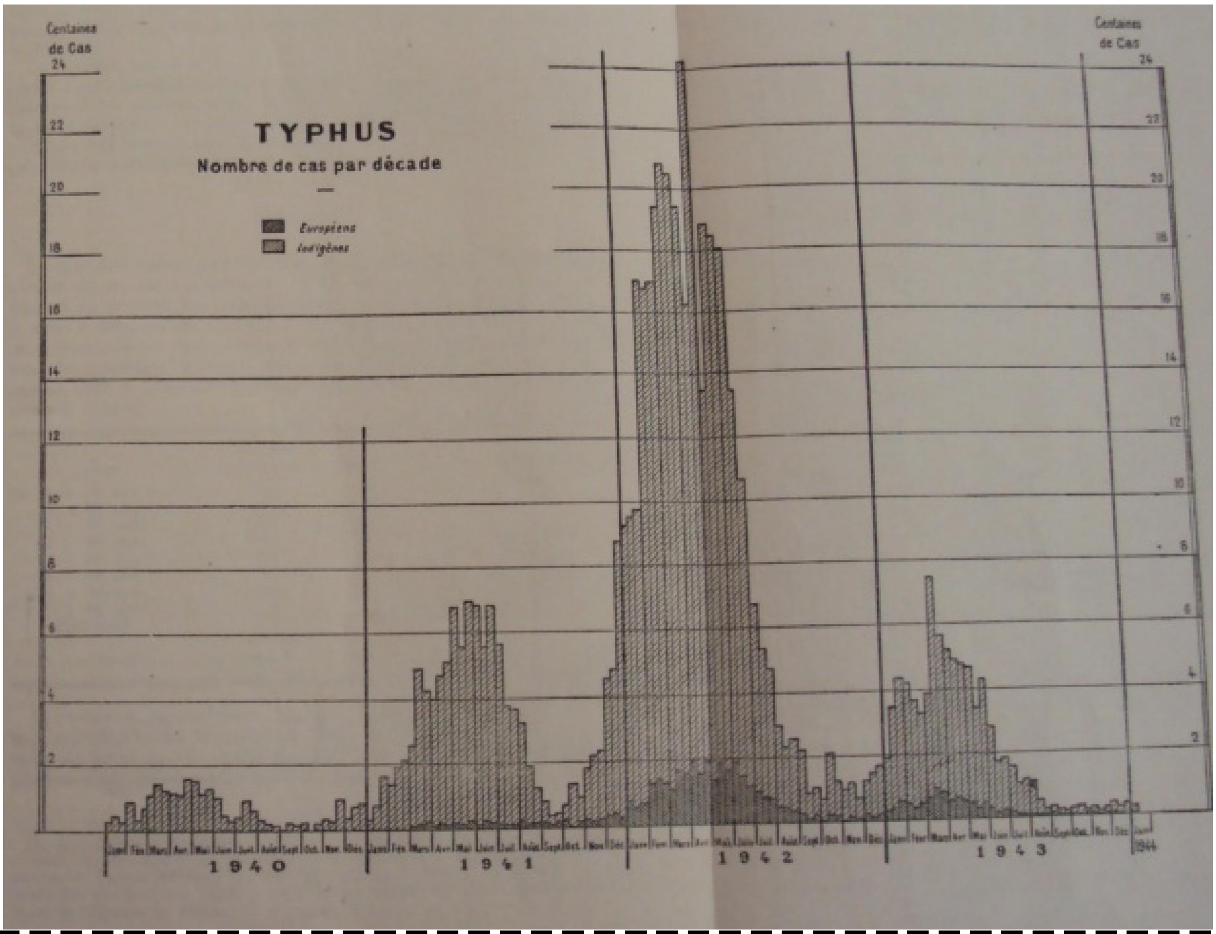

Archives de l institut pasteur dalgerie , op, cit, p96.

الملحق رقم 4: يشرح ملكيلت المستوطنين قبل الحرب العالمية الثانية:

incités à cultiver de nouveaux terrains. C'est ainsi que, dans la circonscription de contrôle civil de Meknès-banlieue, les terres exploitées par les indigènes, sont passées de 41.000 hectares en 1924 à 67.000 hectares en 1930. De tels résultats demeurent cependant l'exception.

Parallèlement à la mise en valeur de nouvelles terres, est intervenue une nette amélioration des rendements, consécutive au progrès technique.

Les colons ont adopté des moyens de culture perfectionnés. L'emploi des tracteurs et des charrues multisocs les conduit à mieux travailler la terre et à la traiter à temps. Des méthodes adaptées au climat, telles que le « dry farming », permettent de tirer parti de terrains secs. L'emploi des engrais a été généralisé. Dès 1905, des essais d'amélioration des semences ont été entrepris. Ils ont abouti à l'obtention de variétés précoces, résistantes, à gros rendement, convenant parfaitement aux conditions de sol et de climat.

C'est pourquoi les colons obtiennent des résultats plus satisfaisants que ceux des fellahs. Le producteur indigène récolte en moyenne de 3 à 5 quintaux de blé à l'hectare. L'européen obtient de 8 à 10 quintaux, résultats comparables à ceux du fermier argentin ou canadien. Enfin, le colon, mieux outillé, subit à un moindre degré que le fellah les inconvénients d'un climat irrégulier.

Cependant, depuis de nombreuses années, des efforts ont été entrepris afin d'aider le fellah, en lui procurant de meilleures possibilités de travail. C'est par la coopé-

— 6 —

Léon robin, les cereal et le betail, leur place dans l économie nord-africaine, NB :5124, p 06.

الملحق رقم 5 : يوضح عدد المستوطنين في بعض البلديات المختلطة:

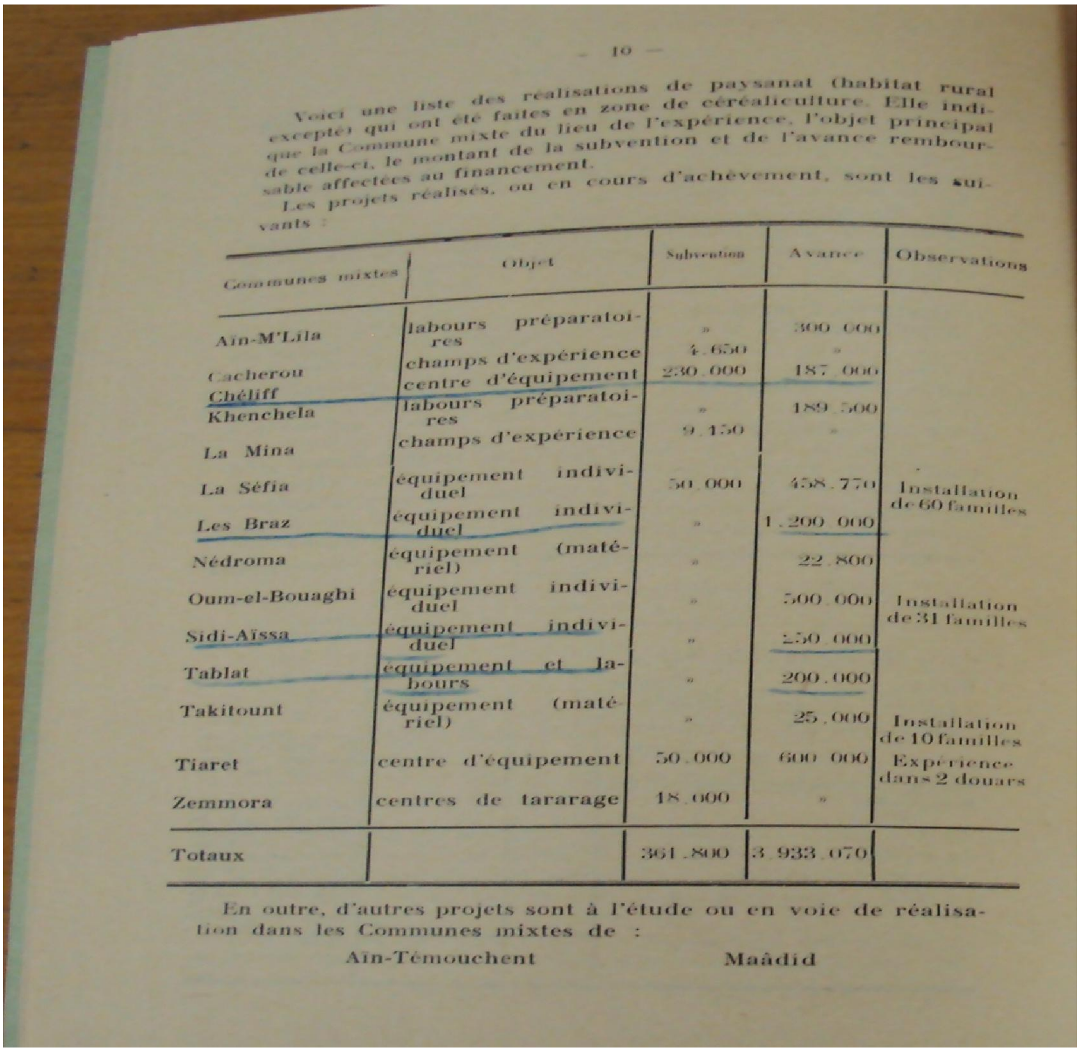

— 10 —

Voici une liste des réalisations de paysanat (habitat rural excepté) qui ont été faites en zone de céréaliculture. Elle indique la Commune mixte du lieu de l'expérience, l'objet principal de celle-ci, le montant de la subvention et de l'avance remboursable affectées au financement.

Les projets réalisés, ou en cours d'achèvement, sont les suivants :

Communes mixtes	Objet	Subvention	Avance	Observations
Aïn-M'Lila	labours préparatoires	»	300 000	
Cacherou	champs d'expérience	4.650	»	
Chéliff	centre d'équipement	230.000	187.000	
Khenchela	labours préparatoires	»	189.500	
La Mina	champs d'expérience	9.150	»	
La Séfia	équipement individuel	50.000	458.770	Installation de 60 familles
Les Braz	équipement individuel	»	1.200.000	
Nédroma	équipement (matériel)	»	22.800	
Oum-el-Bouaghi	équipement individuel	»	500.000	Installation de 31 familles
Sidi-Aïssa	équipement individuel	»	250.000	
Tablat	équipement et labours	»	200.000	
Takitount	équipement (matériel)	»	25.000	Installation de 10 familles
Tiaret	centre d'équipement	50.000	600.000	Expérience dans 2 douars
Zemmora	centres de tararage	18.000	»	
Totaux		361.800	3.933.070	

En outre, d'autres projets sont à l'étude ou en voie de réalisation dans les Communes mixtes de :

Aïn-Témouchent Maâdid

Derection general des affairevindigenes et des terrtoires du sud, le paysant indigene en 1939 GGA, alger imprimalerie minerva 5 ; ruevclauzael, 1940 p:10

الملحق رقم 6 : يوضح الشؤون التنظيمية للمستوطنين

— 15

Communes mixtes	Grand producteur	Moyen producteur	Petit producteur	Subvention	Avances	Observations
Fort-National : Tizi-Rached	1			31.075 90	180.000	
Beni Douala	1			25.000	75.000	
Ouadhia	1			25.000	75.000	
Tala Amara	1			30.000	40.000	
Cherouïa	1			30.000	»	
Taourirt Mimoun	1			30.000	»	
		2		6.000	»	
			1	1.250	»	
Mizrana : Makouda	1			28.000	80.000	
Boudjema	1			33.000	40.000	
Ouaguenoun	1			15.000	»	
			1	1.250	1.250	
Ht Sebaou : Azazga	1			38.000	40.000	
Akbou M'Cisna	1			30.000	30.000	
Soummam Sidi-Aïch	1			30.000	»	
Dra Larbaa	1			30.000	»	
Guergour Adfissa	1			15.000	15.000	
Bousselam	1			15.000	15.000	
Dra-el-Mizan Mechtras	1			15.000	»	
Aomar	1			30.000	»	
Palestro			3	4.500	4.500	
Maillot M'Chedallah	1			30.000	30 000	
Tizi-Ouzou Sikh ou Meddour	1			30.000	»	
	19	2	5	523.075 90	615.750	
Aurès	1		4	10.000	20.000	5 ateliers, séchage d'abricots, raisins, etc..
	20	2	9	533.075 90	635.750	

6) Ressuage. Les fruits placés dans des coffres sont l'objet d'un brassage quotidien. Ce traitement est destiné à uniformiser le degré d'humidité du lot. Sa durée est de 5 à 6 jours.

Direction general des afferes indigenes et des territoires du sud, le paysant indigene en 1939, p :26.

الملحق رقم 7 يوضح حالة الإستهلاك العائلي

l'existence de deux maxima ; ce fait est assez inhabituel. L'interprétation se trouve essentiellement dans l'existence de deux populations.

L'une, dont le niveau d'emploi et corrélativement de revenu est instable, et dont l'activité est en marge de l'économie moderne, — la plus pauvre —. L'autre au contraire, — la plus riche —, dont le niveau d'existence est lié à l'économie moderne. Il serait possible statistiquement de « séparer » ces deux populations. Le fait le plus important à souligner est qu'il existe une certaine solution de continuité entre elles deux.

La validité des résultats.

Deux sources d'erreurs possibles sont à distinguer dans une enquête (1). Des biais systématiques tels que l'aperçu sur la psychologie de l'interview les laisse craindre — chaque famille tend à déclarer quelque chose de plus ou moins subjectif —. C'est l'habileté de l'enquêteur qui y remédie le mieux, sans qu'on puisse apprécier avec exactitude l'erreur résiduelle possible. Des erreurs de mesure, telles que des déclarations involontairement erronées, ou telle que l'erreur d'échantillonnage dans le temps ; en interrogeant les familles plusieurs journées consécutives et en extrapolant le résultat à l'année entière, nous commettions en effet une erreur qu'il importe d'analyser.

Si la consommation présente des fluctuations saisonnières, on commet une première erreur si la moyenne est observée est différente de la moyenne annuelle. Nous verrons dans la suite que l'amplitude maximum des fluctuations est pour la plupart des produits inférieure à 15 ou 20 % de la consommation moyenne en sorte que l'erreur probable est certainement beaucoup plus faible.

Noter les achats au jour le jour conduit à un type d'erreur légèrement différent ; même si la consommation est stable par ailleurs, les familles tendent plus ou moins à grouper leurs achats dans la semaine, les résultats n'auraient pas été les mêmes pour une date d'enquête différente. On a pu se faire une idée de l'erreur ainsi introduite (voir note n° 2). Elle est négligeable.

Le sondage conduit à un type d'erreur tout diffé-

POPULATION URBAINE

Catégories socio-professionnelles	TRANCHES DE REVENUS ANNUELS Unités : NF, Année, Famille									Ensemble	Mode	Moyenne	Médiane	Ecart-Type
	Moins de 600	de 600 à 1.200	1.200 à 1.800	1.800 à 2.400	2.400 à 3.000	3.000 à 6.000	6.000 à 9.000	9.000 à 12.000	Plus de 12.000					
Salariés de l'agriculture	0,52	0,70	1,08	0,94	0,57	0,98	0,14	0,14	—	5,07	1.500	2.520	1.980	2.160
Fellahs	0,19	0,10	0,14	—	0,28	0,14	—	—	0,14	0,99	2.700	3.684	2.658	4.500
Manœuvres et demi-ouvriers	1,10	1,46	2,23	2,08	3,14	11,41	3,85	0,24	0,24	25,75	2.700	4.030	3.762	2.180
Manœuvres S.A.I.	—	—	0,41	0,28	—	0,84	—	—	—	1,53	1.500	3.240	3.530	1.380
Ouvriers et apprentis	—	0,38	0,56	0,28	0,80	3,34	1,22	0,95	—	7,53	4.500	5.055	4.614	2.760
Personnel de Service	1,18	2,41	1,65	1,09	1,33	3,03	1,95	1,09	0,47	14,20	900	3.960	2.766	3.480
Cadres subalternes et employés	0,47	0,66	0,38	0,33	0,52	2,35	2,07	0,75	0,57	8,10	900	5.635	5.814	2.130
Artisans	—	0,89	0,41	0,43	0,28	0,85	0,90	0,24	0,28	4,28	900	4.650	3.602	3.720
Industriels	—	—	—	—	—	—	—	—	0,14	0,14	13.500	13.500	13.500	—
Commerçants	0,61	1,51	1,89	2,17	2,08	4,56	0,80	0,99	0,53	15,14	2.100	3.859	2.808	3.120
Cadres supérieurs	—	—	—	—	—	0,43	0,10	0,14	0,38	1,05	4.500	8.826	10.116	3.180
Armée et police	—	—	—	0,14	0,10	1,08	0,14	0,41	0,10	1,97	4.500	6.156	5.028	3.180
Rentiers et retraités	0,38	0,98	0,38	0,57	0,14	0,42	—	0,14	0,10	3,11	900	2.508	1.584	2.940
Autres	2,08	2,07	1,13	0,75	0,52	2,41	0,75	—	—	9,71	600	2.433	1.602	2.040
Non déclarées	0,76	—	0,10	0,19	—	0,14	0,14	0,10	—	1,43	2.100	2.424	1.230	3.120
Ensemble	**7,29**	**11.16**	**10,36**	**9,25**	**9,76**	**31,98**	**12,06**	**5,19**	**2,95**	**100,00**	**1.200**	**4.011**	**3.204**	**2.940**

nal de la stastique et des etudes economique, la consomation des famille d algerie GGA NB:12138, p87.

الملحق رقم 8 : يمثل مغادرة وعودة المهاجرين في بداية الحرب العالمية الثانية

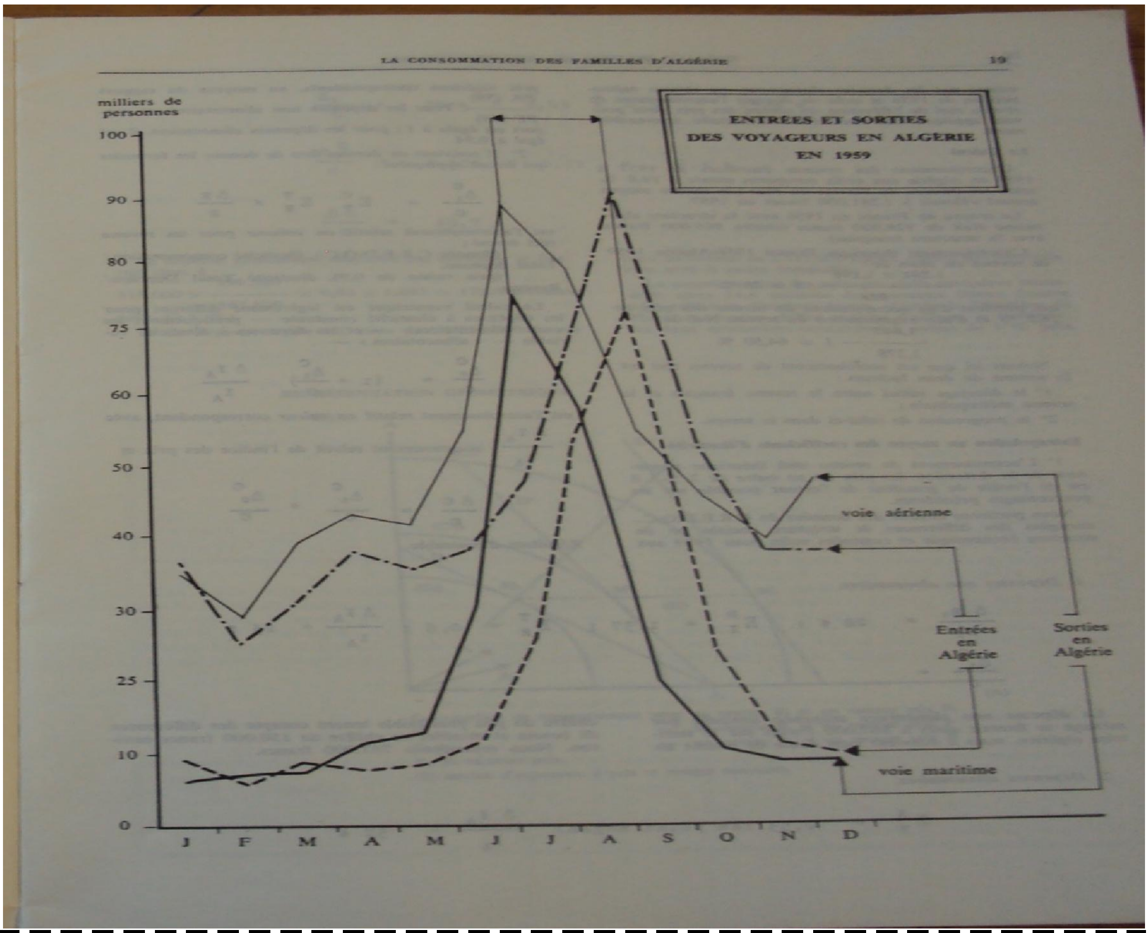

Linstutut national de la stastique et des etudes economique, la consomation des famille d algerie GGA NB:12138, p87.

قائمة البيبليوغرافيا

قائمة المصادر :

المصادر الأرشيفية :

1. Archives nationales ,jean Lamy , président de l'union algérienne de la .CGA. n B 3144 ,agriculture algérienne , 16-02-87 .

المصادر باللغة العربية

2. بن خدة بن يوسف، **جذور أول نوفمبر 1954م**، ط خ وزارة المجاهدين، مؤسسة بن يوسف بن خدة، دار هومة.

المصادر باللغة الفرنسية:

3. _Archives de l'institut pasteur d'Algérie , G,grenaileau, **l épidémie de typhus en Algérie**,1941-1942-1943 n B:3750,le 4 décembre 1944.

4. Direction general des affaires indigenes et des terttoires du sud,le paysant indegene en 1939 GGA algerimprimalerie minevrva 5 ; rue clauzael 1940.

5. Linstutut national de la statistiqye et des etudes economique , la consomation des fammilles dalgerie GGA NB :12138.

6. Léon robine, les cereales et le betail, leur place dans léeconomie nord-africaine, Nb. 5124, p 06.

قائمة المراجع :

7. الإبراهيمي أحمد طالب ، **آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر(1947-1952)**،ج3.

8. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت- باريس.

9. أجيرون شارل روبير، **تاريخ الجزائر المعاصرة**،ج2، شركة دار الأمة للنشر، والتوزيع، ص.ب 109 برج الكيفان، الجزائر، 2008.

10. برنيان أندري وآخرون، **الجزائر بين الماضي الحاضر**،تر:رابح اسطمبولي، منصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1977م.

11. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر**، 1830 ـ 1989،ج1، دار المعرفة، 2006.

12. بن أشنهو عبد اللطيف، **تكوّن التخلف في الجزائر**، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر ما بين عامي 1830-1962، تر:محمد يحي الربيع، الجزائر الشركة الوطنية للشر والتوزيع.

13. بن العقون عبد الرحمان، **الكفاح القومي والسياسي**،ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

14. بن حسين كريمة، **الحياة السياسية في قسنطينة من 1930-1939م**، رسالة للحصول على دبلوم الدراسات المعمقة في التاريخ الحديث، معهد العلوم الاجتماعية، دائرة التاريخ، جامعة قسنطينة، الجزائر.

15. بن داهة عدة، **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830-1962**، ج2، وزارة المجاهدين، 2008.

16. بورغدة رمضان، **مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري**، دار القصبة للنشر والتوزيع، 1999م.

17. بوزار حمدان، **محمد بوراس والكشافة الجزائرية والحركة الوطنية، دور الكشافة الإسلامية الجزائرية في الحركة الوطنية، والثورة التحريرية**، دراسات وبحوث، الجزائر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.

18. بوعزيز يحيي، **السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب، 1830-1954**، دار البصائر لنشر والتوزيع.

19. بوعزيز يحيي، **سياسة التسلط والحركة الوطنية 1830-1954م**، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية،2007م.

20. بوقصة كمال، **مصادر الوطنية الجزائرية**، تر:د.مشيل سطوف، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

21. بولوفة عبد القادر جيلالي، **الحركة الاستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية، 1939- 1945م**، ط1، دار الألمعية للنشر والتوزيع.

22. تابت رضوان عيناد ،**8 أيار/ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**، منشوراتANPE

23. جبران مسعود، **الحرب العالمية الثانية**، مؤسسة نوفل للطباعة والنشر، لبنان، 1995.

24. جيجلي محمد، أبو عمران الشيخ، **الكشافة الإسلامية الجزائرية، 1935-1955**، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

25. الحسن عيسى، **الحرب العالمية الثانية**،الأسباب الوقائع، النتائج، دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2007.

26. الخياطي مصطفى، **الأوبئة والمجاعات في الجزائر** تر:حضرية يوسفي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، وحدة الطباعة الرويبة، 2013.

27. زغلول سعد فؤاد، **الجزائر في معركة التحرير**، ط1، دار الكتب الشرقية، تونس، 1984م.

28. زوزو عبد الحميد، **الأوراس إبان فترة الاستعمار الفرنسيين التطورات السياسية الاقتصادية الاجتماعية 1937م-1939م**،ط خ وزارة المجاهدين ،ديوان المطبوعات الجامعية، سنة 2010 م.

29. سعد الله أبو القاسم،**الحركة الوطنية**،ج3،ط4، 1992،دار الغرب الإسلامي،ص ب، 113/5787، بيروت، لبنان.

30. صاري جيلالي، **تجريد الفلاحين من أراضيهم**،ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر.

31. صاري جيلالي، محفوظ قداش، **الجزائر في تاريخ المقاومة السياسية 1900-1954م**، الطريق الإصلاحي والطريق الثوري1900-1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، تر:عبد القادر بن حراث.

32. صالح عوض، **معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830،إلى سنة 1962**، ج,1ط2،الجزائر،مطبعة دحلب،1992م.

33. عبيد أحمد، **أزمة الخمور بالجزائر وانعكاساتها الاجتماعية والسياسية 1929–1936**، شهادة الدراسات المعمقة، من إشراف:د.منور الصم،معهد العلوم الاجتماعية، جامعة وهران،1977.

34. عمورة عمار،**موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار الريحانة للنشر والتوزيع،2001.

35. غليسبي جوان ،**الجزائر الثائرة**، تر:خيري عماد،دار الطليعة، بيروت،1961م.

36. قداش محفوظ، **تاريخ الحركة اوطنية الجزائرية**، ج2، طبعة وزارة المجاهدين، دار الأمة للطباعة والنشر، 2008.

37. قنان جمال، **التعليم الأهلي في الجزائر في عهد الاستعمار 1830–1944**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954.

38. قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين (1919–1939م)**، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1982.

39. كاتب كمال، **أوروبيون أهالي ويهود بالجزائر 1830ـ–1962 تمثيل وحقائق السكان**، تر:رمضاني زبدي، ط خ، وزارة المجاهدين، دار المعرفة،2011.

40. مطبقاني مازن صلاح حامد، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية،1931– 1939م**، دار بني مزغنة، 2009.

41. مقيبس بشير، مدينة وهران دراسة في جغرافية العمران، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983.

42. نجادي بوعلام ، **الجلادون1830–1962م** ، تر:محمد المعراجي، الجزائر عاصمة الثقافة العربية، منشورات ANEP، 2007م.

43. ولد خليفة محمد العربي، **الإحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاجتماعي والثقافي**، ط3، دار الأمة للنشر والتوزيع،2007.

44. ولد خليفة محمد العربي، **الإحتلال الاستيطاني**،إنجاز وتصميم منشورات ثالة، الجزائر، 2005.

45. يحياوي جمال، **تجدد فكرة العمل المسلح إبان الحرب العالمية الثانية،1939 – 1945** المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2001.

الأطروحات الجامعية :

46. تابتي حياة، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في القطاع الوهراني1929–1962م**، جامعة وهران، 2010-2011.

47. شبوب محمد، **الجزائر في الحرب العالمية الثانية، دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، 2014-2015، جامعة وهران.

48. طاعة سعد ، **المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري وموقف الحركة الوطنية والثورة الجزائرية منها1945–1962**، مذكرة ماجيستر في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2003-2004.

49. نواور محمد، **المشروع الفرنسي الاستيطاني بالجزائر، بلدية تازة نموذجا، برج الأمير عبد القادر1838-1962**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة وهران.

المجلات والدوريات والملتقيات :

50. أعمال الملتقى الأول حول **الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال 1830-1962م**، المنعقد بفندق الأوراسي يومي 30، 31 أكتوبر 2006، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

51. بولوفة عبد القادر جيلالي، **التجنيد الإجباري للجزائريين في جيش الاستعمار الفرنسي بعمالة وهران خلال الحرب العالمية الثانية، مجلة الآداب**، جامعة تلمسان، ع8، ديسمبر2005.

52. وزارة المجاهدين، **أعمال الملتقى الوطني الأول حول التعليم في الجزائر أثناء الإحتلال 1830م-1962م**، المنعقد بولاية عنابة، 14-15جوان 2009م ،ط خ، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م .

53. وزارة المجاهدين، سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، **آثار السياسية الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830-1954**، ط خ، وزارة المجاهدين، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007.

54. وزارة المجاهدين،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول **العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، 1830-1962**،المنعقد بولاية معسكر يومي20، 21نوفمبر 2005، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954،الجزائر، 2007.

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحةp
1	**بيان تلك المبالغ المحمولة بالبريد موزّعة على حسب المناطق**	16
2	**تطور إنتاج و صادرات أهم المنتوجات المنجمية مابين 1930-1936م**	26
3	**أسعار الحبوب في الجزائر ما بين(1931-1933م)**	29
4	**صادرات الجزائر سنة 1930م**	30
5	**الجدول الآتي تطور الأسعار في بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر العاصمة:**	34
6	**أهم الأسعار للمواد الأساسية**	35
7	**الحد الأدنى لأجور عمال الزراعة اليومية**	36
8	**يوضح ارتفاع الأسعار في الجزائر ما بين(1939-1945م)**	37
9	**يوضح توزيع الأراضي الفلاحية بين الأوروبيين و الجزائريين سنة 1940م**	44
10	**يبين أهمّ القيم الإنتاجية لبعض المحاصيل الفلاحية و الزراعية**	46
11	**يوضح حقائق مهمة بتمييزه بين إنتاج الأوربيين و إنتاج المسلمين**	47
12	**تطور إنتاج الكروم و تصديرها في الجزائر في فترة الحرب العالمية الثانية**	48
13	**يبين كمية الموارد الغابية المستغلة**	55
14	**يوضح عدد المناضلين الموقوفين من حزب الشعب**	77

15	يوضح الفرق بين أعداد ونسب السكان المدن والأرياف	83

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات :

أ/مقدمة :.....أ

الفصل التمهيدي:الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية:

تمهيد :.....**1**

1/الأوضاع الاجتماعية قبل الحرب العالمية الثانية:.....**3**

1-أ/واقع السكان في الجزائر قبل الحرب:.....**3**

-التطور الديموغرافي لسكان الجزائر من 1919-1939م.....3

-الاستيطان والاستغلال المادي والبشري للجزائريين.....6

-هجرة الجزائريين إلى الخارج.....7

1-ب/جوانب من حياة الفرد الجزائري قبيل الحرب:.....**10**

-الجانب الصحي.....10

-الجانب التعليمي.....12

-الجانب الديني.....13

2/الأوضاع الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية:.....**14**

2-أ/أهم القطاعات الاقتصادية قبل 1939م.....14

-الزراعة في الجزائر قبيل الحرب.....14

-القطاع الصناعي قبل الحرب.....16

-القطاع التجاري قبل الحرب.....18

2-ب/الجزائر في ظل الأزمة الاقتصادية 1931-1935م:.....19

-بدايات الأزمة.....20

الفصل الأول:الأوضاع الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية:.....29

1/التعبئة الاقتصادية أثناء الحرب:..... 29

1/أ- إقتصاد الفرد الجزائري.....33

1/ب- أزمة التموين.....33

1/ ج- إنعكاسات الحرب على إقتصاد المجتمع 37

2/واقع القطاعات الاقتصادية أثناء الحرب.....39

2-أ/القطاع الزراعي والفلاحي.....39

2-ب/القطاع الصناعي.....45

2–ج/القطاع التجاري.....49

3/المشاكل الاقتصادية خلال الحرب:

3–أ/الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية:.....49

–الاستغلال المفرط للغابات(1939–1945م).....50

3–ب/احتكار الملكية العقارية.....52

3–ج/الضرائب وتأثيرها على الجزائريين.....55

الفصل الثاني:الأوضاع الاجتماعية أثناء الحرب العالمية الثانية:

1/ مظاهر من حياة الفرد الجزائري :

1–أ/ المجاعات والفقر.....58

1–ب/ الأوبئة.....59

1–ج/ الجانب التعليمي والثقافي.....59

2/ التعبئة العسكرية وآثارها على الجزائريين:

2–أ/ ظروف التجنيد.....68

2–ب/ المواقف الرسمية من عملية التجنيد.....72

2–ج/الموقف الشعبي.....76

3/ المشاكل الاجتماعية أثناء الحرب العالمية :

3–أ/ النمو الديموغرافي.....78

3–ب/البطالة.....81

3–ج/النزوح الريفي والهجرة الداخلية.....83

– خاتمة : 90

– الملاحق: 93

–قائمة المصادر والمراجع.....102

– فهرس الجداول 102

– فهرس الموضوعات 105